www.kassioun.org

1081

الاثنين 01 آب 2022

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3120598 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

[06]

كيف سينعكس الوضع الدولي الجديد على القضية الفلسطينية.. وعلى مجمل منطقتنا؟

الافتتاحية

استئصال الصهيونية ممر إجباري نحو المستقبل

رغمّ أنّ المتضرر الأكبر في العالم بأسره من الوكالة اليهودية ومن الصهيونية العالمية هو منطقتنا، إلا أنّه من المستغرب حقاً، ومما يستدعي البحث عن تفسير له، سلوك وسائل الإعلام العربية التي اكتفت بأحسن الأحوال بنقل الأخبار عن المواجهة الجارية في روسيا معها، ودون المضي عميقاً في تحليل المسألة ومحاولة فهم أبعادها، بل حتى إنّ الإعلام الروسي الناطق بالعربية- وضمناً روسيا اليوم وسبوتنيك- لم يعط المسألة حتى الآن موقعها الذي تستحقه.

تابعت قاسيون المسألة بالتحليل المعمق منذ لحظاتها الأولى، وهنا نتابع صياغة الاستنتاجات العامة حولها:

● «الوكالة اليهودية» هي الصهيونية العالمية، وليست مؤسسةً موظفةً لدى «إسرائيل» كما يروج الإعلام، بل العكس هو الصحيح؛ فـ«إسرائيل» هي أحد مشروعات الصهيونية العالمية/ الوكالة اليهودية.

● من المفيد الإشارة لمقالة تاس الرسمية بالروسية حول الوكالة، والتي ترجمتها قاسيون، وفيها أنّ المنظمة الصهيونية العالمية تحتل 50% من مقاعد الوكالة، إضافة إلى 30% من المقاعد لما يسمى اتحاد الفيدراليات اليهودية لأمريكا الشمالية، والتي تعد الممول الأساسي والمركز المالي للصهيونية العالمية. وكذلك الإشارة التي جاءت في المقال للعلاقة بين الصهيونية والنازية.

● ليست مصادفة أن تتزامن معركة روسيا مع النازية الجديدة في أوكرانيا، مع معركتها التي بدأت بالتوسع مع الصهيونية، القديمة- الجديدة؛ فإذا كان لينين قد وصف في مطلع القرن الماضي الصهيونية بأنها: «السياسة والأيديولوجية الرجعية الشوفينية للبرجوازية اليهودية»، وإذا كان ديمتروف قد عرّف الفاشية بأنها «الشكل الأكثر رجعية وإرهاباً لحكم رأس المال المالي»، وإذا كانت البرجوازية اليهودية الكبرى هي ذاتها أحد الاقطاب الأساسية لرأس المال المالي العالمي، فليس من الصعب معرفة الارتباط العميق بين الصهيونية والفاشية- النازية المعاصرة...

● محاولة الإعلام إغراق الناس بالقول: إنّ ما تفعله روسيا اتجاه الوكالة اليهودية هو ورقة ضغط ضد «إسرائيل» لدفعها نحو تعديل موقفها في مسألة أوكرانيا، هو تشويه مقصود وتعمية عن حقيقة الأمر؛ فـ«إسرائيل» أقل بكثير من أن تشكل تهديداً خارجياً لروسيا أياً كان سلوكها، وليس صعباً الاستنتاج أنّ روسيا التي تجابه الغرب الجماعي لن تغص بمواجهة «إسرائيل» معه، خاصة وأنّ انتماء مشروع «إسرائيل» النهائي والصميمي للمعسكر الغربي، هو أمرٌ محسوم عند كل ذي عقل. حقيقة الأمر، هي أنّ ما يشكل تهديداً حقيقياً لروسيا هو الصهيونية العالمية، وهي تهديد داخليٌ بالدرجة الأولى...

● معركة روسيا والصين وحلفائهما لضرب النظام المالي والسياسي العالمي القائم، هي في جوهرها معركة ضد الدولار ودوره وضد التبادل اللامتكافئ، وهي بالتالي، وحكماً، معركة مع الصهيونية العالمية التي يمثل الدولار هيكلها وقدس أقداسها.

● معلومٌ الدور الذي لعبته الصهيونية تاريخياً في انهيار الاتحاد السوفييتي، ومعلوم الآن أنّ ضرب روسيا الحديثة من الخارج، سواء اقتصادياً أو عسكرياً، بات خارج إمكانات الغرب... ولذا فإنّ ضربها من الداخل هو المخرج الوحيد؛ وليس أهمّ من الصهيونية في محاولة أداء هذا الدور، بالاستفادة من عملاء النفوذ ومن الأوليغارك الذين تغلغلوا في روسيا عبر العقود الماضية.

● إذا كان بناء نظام عالمي جديد بعد الحرب العالمية الثانية، وكذا تجربة بناء الاشتراكية في القرن العشرين، قد تم تفخيخها بالصهيونية العالمية، فإنّ منطق التاريخ يقول اليوم إنّ بناء التجربة الجديدة والعالم الجديد، يحتاج موضوعياً إلى استئصال الصهيونية، كطريق إجباري نحوه...

● في منطقتنا، وكثوريين يساريين، فإنّ عداءنا مع الصهيونية مضاعف ثلاث مرات؛ مرة لاحتلالها فلسطين وزرعها لكيان عنصري وعدواني وتوسعي بصماته موجودة في كل خراب تعيشه المنطقة، ومرة لعملها التخريبي ضد الحركة الشيوعية على امتداد العالم، ومرة لمساهمتها الفاعلة في تدمير الاتحاد السوفييتي.

● وفي سورية، يعني لنا الكثير انفتاح الأفق التاريخي أمام معركة عالمية شاملة مع الصهيونية العالمية، دورنا الفوري ضمنها هو أن نوقف تخريبها لبلدنا الذي يعينها عليه المتشددون وأمراء الحرب من السوريين، والممر الوحيد لذلك هو التنفيذ الكامل للقرار 2254 عبر القطع مع الغرب والاستفادة من الواقع الدولي الجديد، ووصولاً للتغيير الجذري الشامل...

شؤون عمالية

عمال العالم يخوضون معاركهم للدفاع عن حقوقهم

03

شؤون محلية

الحكومة.. عبارات غامضة وتعديلات مبهمة

11

شؤون اقتصادية

الركود يضرب أمريكا وأوروبا مثل كابوس

14

شؤون عربية ودولية

يبدو أن واشنطن بدأت بالتراجع تحت تهديد السلاح الصيني!

18

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

اجتماع الهيئة العامة للعمال يجب قوننته

الحريات النقابية والديمقراطية هي مكون أساسي من مكونات العمل النقابي، حتى تتمكن النقابات بمختلف مستوياتها من الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة ومصالحها دون موانع وإعاقات سياسية وقانونية وإدارية تكبل وتمنع الطبقة العاملة والنقابات من الدفاع عن حقوقها المشروعة بما فيها حق الهيئات النقابية بالاجتماع لنقاش المستجدات وما يطرأ على واقع العمال من مختلف قضاياهم الأساسية، ومنها أجورهم ومستواها وقدرتها على تلبية الحاجات الضرورية، أي أن تكون الأجور متناسبة مع ارتفاع الأسعار وفق سلم متحرك بين الأسعار والأجور، وهذا الأمر بحاجة إلى مستوى متطور من العمل النقابي المحقق له شروط العمل، في مقدمتها استقلالية الحركة النقابية واستقلالية قرارها، والعلاقة الوثيقة بين العمال والنقابات جزء هام منها، وهذه العلاقة يعبر عنها في قناعة العمال بمن يمثل مصالحهم ويدافع عن حقوقهم التي تتعرض كل يوم لهجوم رأس المال دون أن يكون بالمقابل أي رادع تنظيمي أو حراك بالمواجهة معه.

في الأشهر الأخيرة، قامت قيادة الاتحاد بلقاءات مع مكاتب النقابات واستتبعتها بلقاءات مع اللجان النقابية ومن هم في حكمهم في الشركات، تحت مسمى اللقاء مع الهيئة العامة، وهذه الدعوات التي جرت جاءت تحت ضغط الظروف الصعبة التي يمر بها العمال ويحتاج الأمر إلى التواصل معهم ليكشفوا أمام الحاضرين من المسؤولين النقابيين ومن معهم عن واقعهم الذي يعيشونه وعن ظروفهم التي تذهب باستمرار نحو الأسوأ، ويبدو أن هذه الصحوة لم تدم طويلاً بل هي إجراء ضروري في تلك اللحظات للقيام باحتواء حالات التذمر والسخط عند العمال بسبب ما وصلت إليه أوضاعهم.

إن المواجهة بين العمال ومن يمثلهم في مثل هذه الاجتماعات العامة والمفترض أن تكون مقوننة ودورية، وللعمال فيها حق الإقرار والرفض لكل ما يتعلق بهم وبشؤونهم وإن تم هذا ستكون نتائجها هامة على مستقبل العلاقة بين الطرفين، لأن مستقبل العلاقة سيحدد كيف سيخوض العمال معركة دفاعهم عن حقوقهم وانتزاع هذه الحقوق كون التجربة الطويلة التي عاشها العمال مع ممثليهم تدل على عدم إمكانية التقدم في الدفاع عن حقوقهم، بل يجري تبرير دائم لسلوك الحكومة تجاه مطالب العمال وكذلك تجري المهادنة مع أرباب العمل في سلوكهم تجاه مطالب العمال.

إنّ الاجتماعات العامة مع العمال كل العمال دون استثناء هي خطوة ضرورية لتجذير الموقف النقابي تجاه مطالب العمال وحقوقهم الاقتصادية والديمقراطية، وإنّ استجابة النقابات لما هو مطلوب عمالياً- والمطلوب عمالياً كبير- يعني أن تتحول النقابات من حال إلى حال فهل هذا ممكن حالياً؟

أنواع الأجور والمرتبات

هناك تصنيفات متعددة للأجور تختلف تبعاً لاختلاف الأساس الذي يعتمد عليه أثناء عملية التصنيف وهي كالآتي:

■ أديب خالد

تصنيف الأجر على أساس القوة الشرائية «أجر اسمي: هو مقدار ما يحصل عليه العامل من مبالغ نقدية مقابل ما يقوم به من أعمال- وأجر حقيقي: هو مقدار السلع والخدمات التي تشترى من الأجر الاسمي إشباعاً لحاجات الفرد أي عبارة عن القوة الشرائية التي يحصل عليها العامل بهذا الأجر».

وتصنيف الأجر على أساس طبيعته «أجر نقدي: هو مجموع الوحدات النقدية التي يحصل عليه الفرد تعويضاً عن عمله- أجر عيني: ويتمثل ما يتلقاه الفرد لقاء عمله في شكل سلع وخدمات ومن أمثلتها العلاج والمواصلات والسكن... إلخ».

تصنيف الأجر على أساس الوعاء «مجموع الأجر- صافي الأجر: ويمثل الأجر الإجمالي مخصوماً منه الاستقطاعات القانونية».

تصنيف الأجر على أساس التخصص «الأجر كتكلفة: تمثل الأجور أحد عناصر التكلفة الأساسية التي تؤثر تأثيراً حاسماً في الوضع الحالي للمنشأة وتقسم إلى أجور مباشرة وغير مباشرة. الأجر كدخل».

تصنيف الأجر على أساس الغرض منه «الأجر الأصلي: ويتمثل في الأجر المحدد على أساس تقييم الوظيفة التي يشغلها الفرد- أجر إضافي: هو ما يدفع زيادة عن الأجر العادي لقاء العمل الذي يؤدى خارج أوقات العمل العادية- أجر تشجيعي: ويتمثل في الأجر الذي تقرره المنشأة للوحدات الإنتاجية الإضافية التي يتم إنتاجها فوق المعدل المقرر في الوقت المعياري وقد يكون الأجر فردياً أو جماعياً».

تصنيف الأجر على طريقة الدفع «أجر حسب الزمن- أجر حسب الإنتاج».

التعويضات غير المباشرة: ويطلق على هذه الحوافز بالمزايا الوظيفية الإضافية وهي عبارة عن خدمات متنوعة ذات قيمة مالية تقدمها المنظمات لجميع العاملين لديها كمحفز فيها دون مقابل أو بتغطية جزء من تكلفتها وهي مثل التأمين الصحي والتأمين على الحياة والضمان الاجتماعي والإجازات المرضية وتوفير الطعام في العمل... إلخ، وسميت بغير المباشرة لأن الحصول عليها غير مرتبط بجهد أو نشاط الفرد في أداء العمل المناط به.

الأسس والشروط الواجب مراعاتها لإعداد نظام الأجور والمرتبات

تتمثل أهم الأسس أو الشروط التي يجب أن تراعى أثناء إعداد أنظمة أو هياكل الأجور في أجهزة الدولة أو القطاع الخاص:

العدل في الأجور والمرتبات

العدالة هنا لا تعني التسوية الحسابية بين العاملين كما تذهب إليه بعض الأنظمة وإنما تعني التقدير السليم للأجر الذي يتفق مع مستوى الوظيفة ومسؤولياتها والجهد المبذول فيها وقدرات الناس المتفاوتة في أدائها.

الكفاية في الأجر

أو الحد الأدنى من الأجور والمرتبات يجب أن يراعى أثناء وضع نظام الأجور أو الحد الأدنى من الأجور والمرتبات مناسباً بحيث يكفي حاجة الفرد وحاجة من يعول من أفراد أسرتهم ويفي بالأعباء المعيشية ويحميه من الانحراف ويمكنه من العيش الكريم.

معلومية الأجر يشترط أن يكون الأجر معلوماً بالوصف أو المشاهدة للعامل ويجب أن يحدد في النظام الوقت الذي يدفع الأجر خلاله فقد يحدد هذا الوقت بالساعة أو اليوم أو الأسبوع أو الشهر هذا في حالة اتباع نظام الأجر بحسب الإنتاج فإنه يلزم دفع الأجر عند الانتهاء من العمل.

العوامل المؤثرة في تحديد المرتبات والأجور:

منها القوانين والتشريعات السائدة حيث تكاد لا توجد دولة بالعالم ليس لها قوانين تنظم الأجور وهذه القوانين ملزمة لكل المنشآت الخاضعة تحدد الحد الأدنى للأجر الذي تنص عليه التشريعات.

جماعات الضغط والمساومة الجماعية النقابات: يمكن أن تمارس هذه الجماعات ضغطاً يؤثر في تحديد مستوى وهياكل الأجور.

سوق العمل وحالة الاقتصاد: حيث يعد الوضع الاقتصادي عاملاً مهماً يؤثر على مستوى الأجور ومعدل دوران الأجور التي تدفعها المنشآت المناظرة والمنافسة ففي الكساد يتردد العامل الذي يشعر بعدم الرضا عن ترك العمل خوفاً من البطالة.

يعد الوضع الاقتصادي عاملاً مهمّاً يؤثر على مستوى الأجور ومعدل دوران الأجور التي تدفعها المنشآت المناظرة والمنافسة

عمال العالم يخوضون معاركهم للدفاع عن حقوقهم

فقدت النقابات العمالية الكثير من النفوذ التي كانت تتمتع به قبل ثمانينات القرن الماضي من أجل الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة، وتحقيق العادلة الاجتماعية والعيش الكريم، من خلال إعادة توزيع الثروة الاجتماعية، وازداد في تلك الفترة نفوذ تلك الطغم الليبرالية واتسعت سطوتها مع هيمنة القطب الإمبريالي الأمريكي الأوحد على معظم الكرة الأرضية، كذلك فقدت الكثير من النقابات أعداداً مهمة من منتسبيها، وأحجم الكثير من العمال عن الانتساب إلى نقاباتهم المختلفة، في معظم بلدان العالم سواء في أوربا أو آسيا أو أمريكا.

■ نبيل عكام

تخوض اليوم نقابات العمال حول العالم معاركها الطبقية دفاعاً عن أماكن عملهم وروابتهم التي التهمها التضخم الحاصل وتآكل حقوق العمال نتيجة الأزمة البنيوية للنظام الرأسمالي

واليوم تخوض نقابات العمال حول العالم معاركها الطبقية دفاعاً عن أماكن عملهم، وروابتهم التي التهمها التضخم الحاصل، وتآكل حقوق العمال نتيجة الأزمة البنيوية للنظام الرأسمالي التي أثرت على حياة العمال المعيشية اليومية والمهنية من أجور متدنية وظروف عمل غير لائقة وفقدانهم للأمن الصناعي وتدني مستوى الصحة والسلامة المهنية، إضافة إلى فقدانهم الكثير من وظائفهم. ومن خلال نضالها هذا تعمل على تغيير ميزان القوى الذي فرضه نظام القطب الأوحد من خلال السياسات الاقتصادية الليبرالية التي وصلت إلى خواتيمها نتيجة أزمتها البنيوية كما ذكرنا آنفاً. ففي أوروبا لا تزال النقابات قادرة إلى حد بعيد على ممارسة نشاطاتها الكفاحية والنضالية العديدة من إضرابات عامة ومظاهرات وأشكال متنوعة من الاحتجاجات رغم تراجع أعداد أعضائها. فعلى سبيل المثال مارس عمال سلال التوريد ضغطاً غير مسبوق على سلاسل التوريد العالمية. وكذلك تصاعد التهديد بالإضرابات والاحتجاجات العمالية الأخرى في كافة الصناعات حول العالم، ومنها تلك التي تتضمن نقل البضائع والأشخاص والطاقة، من عمال السكك الحديدية والموانئ، في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية، وحتى حقول الغاز الطبيعي في أستراليا وسائقي الشاحنات في بيرو، يطالب هؤلاء العمال بزيادة أجورهم نتيجة تأثير التضخم الحاصل على دخلهم. ومازالت هذه النقابات لديها تلك القوة على طاولة المفاوضات، ويرجع ذلك بشكل خاص إلى أهمية عملهم الكبيرة، ومعرفتهم بطبيعة الاقتصاد العالمي حالياً، وعرفت تلك النقابات العمالية أنها تخاطر بنفسها وتهميشها، إذا لم تخدم أولئك العمال التي تمثلهم لاسيما العمال الشباب الذين تمارس بحقهم عقود إذعان. واستدركت أهمية الصراعات العمالية من أجل زيادة الأجور، وأنّ ارتفاع الأسعار يهدد بازدياد الركود. وكذلك بدا يبرز العديد من قادة العمال والنقابيين الميدانيين المنظمين للاحتجاجات والإضرابات في العديد من المواقع العمالية سواء في أوربا أو أمريكا، ففي الآونة الأخيرة بدأت ترتفع نسبة العمال الذين يريدون الانضمام إلى النقابات المختلفة فعلى سبيل المثال ارتفع عدد العمال الذين يرغبون بالانضمام إلى النقابات في أمريكا هذا العام إلى 58% مقارنة بالعام الماضي. حيث تشهد الحركة العمالية المتراجعة منذ فترة طويلة علامات النهوض فبعد عامين من المفاوضات بين 115 ألف عامل مع أرباب عملهم من المتوقع أن يصل الطرفان إلى اتفاق مرض في أواسط آب لكلا الطرفين. وتجتاح أوروبا موجة من الإضرابات العمالية، حيث أدى ارتفاع الأسعار إلى تراجع القدرة الشرائية للعمال كما في بريطانيا وألمانيا وغيرها من الدول.

في منطقة الشرق الأوسط وبالأخص منها في المنطقة العربية لا توجد الكثير من النقابات التي تعمل من أجل الدفاع عن العمال وحقوقهم بالعيش الكريم أو تعمل على تحقيق مطالبهم التشريعية منها والاقتصادية، ويمكن أن نستثني جزئياً منهم نقابات تونس والمغرب التي تخوض بعض الإضرابات والاحتجاجات.

والسؤال الملحّ اليوم هو ما إذا كانت نقابات العمال العربية ستحذوا حذو النقابات العالمية وتتجاوز التراجع المستمر منذ عقود في النشاط النقابي والعمالي الذي شهد سطوة أرباب العمل في قطاع الدولة والقطاع الخاص على حد سواء على الطبقة العاملة في أغلب علاقات العمل.

الطبقة العاملة

ألمانيا- دعوة إلى الإضراب في شركة لوفتهانزا

وجهت نقابة العمال «فيردي» دعوة إلى الإضراب يوم الأربعاء الفائت حتى نهاية يوم الخميس بهدف زيادة الضغوط على إدارة الشركة من أجل المطالبة برفع الأجور للعاملين بنسبة تصل إلى حوالي 10%. ويشارك في الإضراب العاملون على الأرض وفي مقدمتهم عمال الصيانة، إضافة إلى سائقي آليات قطر الطائرات الذين يعتبرون أساسيين في تشغيل المطار، مما اضطرت شركة لوفتهانزا إلى إلغاء أكثر من 1000 رحلة لمدن مختلفة، وتأخير في مواعيد رحلات مختلفة من يومي الخميس والجمعة. هذا ويعاني قطاع الطيران الأوربي والألماني خاصة حالة من الغليان بسبب الأجور المنخفضة، ومن نقص في عدد العاملين، حيث تجاوز النقص في ألمانيا أكثر من سبعة آلاف عامل.

الولايات المتحدة- إضراب عمال بوينغ

قرر ممثلو أكثر من 2500 عامل في ثلاثة مصانع للصناعات العسكرية تتبع لمجموعة بوينج الأمريكية للصناعات الجوية والعسكرية في الولايات المتحدة بعد أن رفضوا العرض المقدم من الشركة بشأن عقد العمل الجديد ومطالبة بزيادة الأجور، بدء الإضراب عن العمل في المصانع الثلاثة بمنطقة سانت لويس الأمريكية اعتباراً من الاثنين الأول من آب المقبل. وقال ممثلو العمال إنه لا يمكن القبول بعقد غير عادل ولا متوازن، في حين تواصل الشركة زيادة أرباحها سنوياً من وراء جهد العمال، وأضافت النقابة أن الشركة لم تسدد اشتراك المعاش التقاعدي لعمالها، وأكدت النقابة أنها لن تسمح للشركة بتعريض حقوق التقاعد التي حصل عليها العمال بشق الأنفس للخطر.

بريطانيا- إضرابات عمال القطارات مرة أخرى

شارك أكثر من 40 ألف عامل في إضرابات عامة واسعة النطاق بعد أن رفضت النقابات الزيادة الأخيرة على الأجور التي كانت بنسبة 4 في المئة في الأجور، واعتبرتها زيادة تافهة حيث توقفت السكك الحديدية مرة أخرى يوم الأربعاء الفائت مع إضراب العمال بسبب الأجور والأمن الصناعي وظروف العمل. هذا وكانت قد فشلت المفاوضات الجماعية بين ممثلي العمال وإدارة الشركة التي جرت الأسبوع الماضي، بعد شهر من الإضراب العام الذي استمر ثلاثة أيام في حزيران. وشارك في الإضرابات أكثر من 40 ألف عامل في 14 شركة قطار وأعضاء في اتحاد السكك الحديدية والبحرية والنقل. وتهدد النقابات السكك الحديدية بإضرابات أوسع نطاقاً في القطاع العام حيث يطالب العمال بزيادات في الأجور وسط ارتفاع تكاليف المعيشة.

إلغاء إضراب عمال تزويد الوقود في مطار هيثرو

ألغى عمال شركة أفس إحدى شركات تزويد الوقود في مطار هيثرو البريطاني، إضرابهم، يوم الخميس الفائت، بعد تحسين ظروف العمل، وزيادة أجورهم، وكان قد تقرر أن يبدأ العمال الإضراب يوم 21 تموز الجاري ولمدة 3 أيام، وحسب ما افادت به نقابة العمال البريطانية، فإن ضعف الأجور وعدم حصول العمال على زيادات لمدة ثلاث سنوات، هو السبب وراء قرار عمال خدمات التزود بالوقود في مطار هيثرو لندن بالإضراب. إن الإضراب كان احتجاجاً على سياسة الأجور المنخفضة عن مستوى المعيشة، وتزود شركة أفس أكثر من 70 شركة طيران بريطانية وغيرها بالوقود.

الحد الأدنى للأجور بين التحديد القانوني والدستور

من مفارقات السياسة الاقتصادية في سورية هو وضع سقوف للأجور والرواتب في مقابل تحرير الأسعار ورفع الدعم وبعكس ما ينص عليه الدستور الذي ربط في المادة الأربعين منه الحد الأدنى للأجور والرواتب بمستوى الأسعار وبما يضمن تأمين المتطلبات المعيشية وتغيّرها.

■ محرر شؤون العمالية

الحد الأدنى للأجور والرواتب

والحد الأدنى للأجور والرواتب في القطاع الخاص وبعد رفعها منذ فترة 92700 ليرة سورية فقط لا غير في حين تحتاج الأسرة اليوم إلى ما يقارب مليوني ليرة سورية لتؤمن احتياجاتها الأساسية فقط من غذاء وصحة وتعليم وسكن وتعتبر وزارة العمل وكافة مؤسسات الدولة التي لها علاقة بتنظيم علاقات العمل ومنها للأسف الاتحاد العام لنقابات العمال والقضاء، أنّ هذا التحديد القانوني للحد الأدنى للأجور والرواتب أهم من النص الدستوري المذكور أعلاه، وتعتبر هذه الجهات أن أية مطالبات عمّالية تتضمن المطالبة بزيادة الأجور فوق هذا الحد غير قانونية وغير شرعية طالما أن رب العمل التزم بالحد الأدنى للأجور الذي حددته الحكومة وليس هناك ما يجبره على زيادتها مهما كانت تكاليف المعيشة.

ويعتبر أن أية زيادة للعمال فوق الحد الأدنى هي عطاء ومنة من رب العمل يستطيع التراجع عنها متى أراد لأنه لا شيء قانونياً يلزمه بها، تماماً كالتعويض المعيشي الذي يعطى للعامل أضعافاً عن الحد الأدنى للأجور والرواتب ولكن لا يتم احتسابه من الراتب المقطوع وبالتالي تأمينات العامل وحقوقه ومطالبته يجب أن تدور في حدود الحد الأدنى للأجور والرواتب فقط.

لا حق للعامل بالمطالبة أكثر من الحد الأدنى

وقد حصلت عدة إضرابات في عدة معامل للمطالبة بزيادة الأجور والرواتب بسبب غلاء المعيشة، وكان الرد على هذه المطالب من قبل وزارة العمل أنه طالما التزم رب العمل بالحد الأدنى للأجور والرواتب فلا تثريب عليه، ولا يمكن إجباره على إعطاء زيادة عنها، متناسين النص الدستوري الذي يعتبر أقوى من التحديد القانوني للحكومة للأجور والرواتب وعلى أساسه يجب أن تحتسب الأجور، وأن هذا التحديد بحد ذاته غير قانوني لعدم مراعاته نصوص الدستور في حساب الأجور والرواتب فعلى أي أساس يتم إقراره وإلزام العامل به؟

وإذا كان أرباب العمل على أرض الواقع ولعلمهم السابق أنه ليس هناك عامل يقبل بالعمل بالحد الأدنى للأجور لذلك يعطون عمالهم تعويض معيشة يعادل أضعاف الحد الأدنى فما الذي يمنع الحكومة من رفعه إلى مستويات مقبولة لرفع تعويضات العمال وإلزام أرباب العمل فيه، خاصة أن ذلك يعود بالفائدة على العامل ويرفع شيئاً من الظلم عنه وترتفع بذلك إيرادات مؤسسة التأمينات الاجتماعية.

واليوم وبعد البدء بسياسة رفع الدعم والتي ستستكمل لتصل إلى رفع الدعم نهائياً عن جميع المواطنين كيف ستقوم الحكومة بتعويض أصحاب الأجور وخاصة أن الدعم كان تعويضاً عن تشوه العلاقة بين الأجور ومستوى المعيشة فهل ستقوم الحكومة برفع الأجور والرواتب بما يتناسب مع مستوى المعيشة بعد رفع الدعم؟

اللجنة الوطنية للأجور

فكيف يتم تحرير الأسعار ورفع الدعم عن العامل في مقابل أن تخضع الأجور والرواتب للتحديد القانوني وتضع سقوفاً لها لا يجوز تجاوزها سواء كان هذا في القطاع الخاص أم العام، ولماذا لم تجتمع اللجنة الوطنية لتحديد الأجور والرواتب التي نص عليها قانون العمل فمنذ إقراره عام 2010 وحتى اليوم لم تجتمع هذه اللجنة ولو لمرة واحدة، وبقيت حتى هذه اللحظة معطلة ومهمتها الأساسية دراسة الأجور والرواتب كل عام وتعديلها بما يتوافق مع تغير مستوى المعيشة، ورغم التآكل الذي أصاب الأجور خلال عشر سنوات من عمر الأزمة وانخفاض القيمة الشرائية للعملة وما رافقها من ارتفاع الأسعار لم تر هذه اللجنة النور بعد.

مضاعفة الأجور الهمّ الأول للعمال

بوجه بشوش يضج بالحيوية والشجاعة أجابنا أبو زياد «أكيد حنطالب بالزيادة هي موأول مرة بتصير معنا، مع كل قرار زيادة أجور عنا دعكة شهرين زمان لناخد زيادتنا وموكاملة، يا عمي طلوب روحهم ولا تطلب زيادة عالراتب مع أنو كل زيادة كنا عم ناخدها موزيادة بالعكس نقصان، يا فرحتنا بهالكم ألف ليرة زيادة والعيشة طلوع، ولنشوف شو ربك بيخلق معنا اليوم».

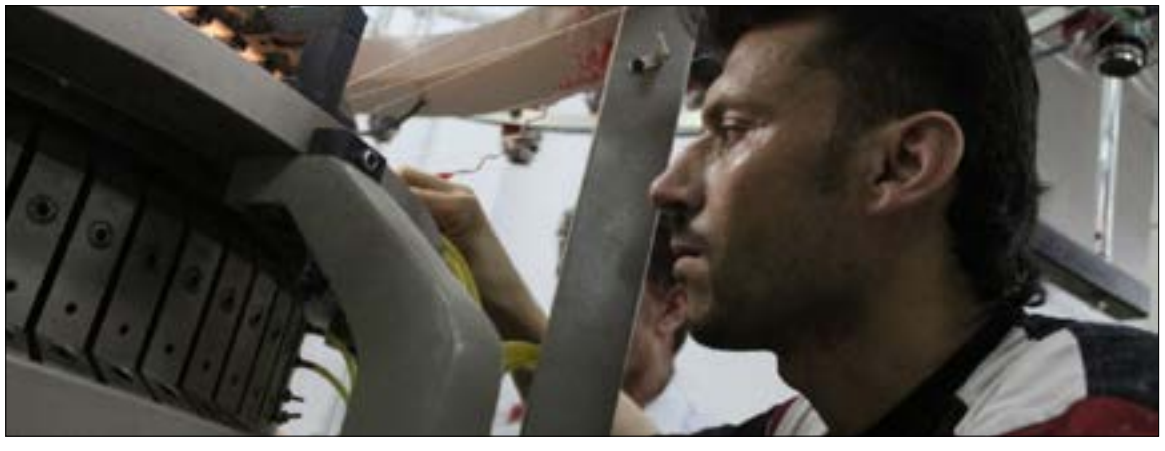

■ مراسل قاسيون – ريف دمشق

المناطق الصناعية الصغيرة التي تعج بالورش والمشاغل اخترنا مجمع الرضوان في منطقة الباردة بريف دمشق الجنوبي لنرصد كيفية تلقي عمال القطاع الخاص غير المنظم لقرار الزيادة الأخيرة التي لم يقبضها معظم العمال في القطاع الخاص، وكيف سيديرون هذا الملف مع أرباب العمل والتقينا بالعديد من العمال والعاملات وأجرينا معهم دردشة سريعة بعيداً عن التعقيد والرسمية فاسترسلوا بعفويتهم المعهودة بمواقف ورؤى تحمل في مضمونها ما يستحق الوقوف عنده، ومن تلك اللقاءات كانت مع أحد عمال قطاع المنسوجات وتحديداً صناعة الجوارب الذي اختزل بطرحه معاناة العمال بشكل عام.

أخبرنا أبو زياد أحد العاملين في معمل صناعة الجوارب عن تخوفهم الدائم من قرارات الزيادة كونها تترافق مع زيادة كبيرة في أسعار أغلب المواد الأساسية وكيف أنه في الآونة الأخيرة أصبحت زيادة الأسعار مستمرة ودائمة، بل أصبحت تزداد قبل القرار وبعده في تناغم واضح بينهما، وهذا ما حدث مع الزيادة الأخيرة، وبأنهم اليوم معنيون بخوض معركة مع رب العمل حتى الحصول على الزيادة المطلوبة وبأنها ليست المعركة الأولى ولن تكون الأخيرة، وحين سألناه إذا ما كانت الزيادات التي سبق وحصلوا عليها تتناسب مع الواقع المعيشي المتغير أجابنا بأن كل الزيادات السابقة لم تكن قادرة إلا على تحسين نسبي للأجور لا تتعدى 30% من حجم ارتفاع الأسعار وهذا ما جعل الفجوة بين الأجر والأسعار تزداد سنة بعد سنة لدرجة هائلة، مما يضطرهم للصراع على جبهتين الأولى مع رب العمل لرفع الأجور والأخرى مع الواقع المعيشي وقائمة المشتريات العائلية المستمرة بالانكماش إلى حدود الحرمان المستمر.

أضاف أبو زياد بأن فور وصوله إلى المعمل سيجتمع مع العمال لمناقشة الموضوع والوصول إلى اتفاق على مطلب زيادة أجور لكافة العاملين فعاملات التغليف لا يتجاوز أجرهنّ الأسبوعي 30 ألفاً وعمال المكنات 80 ألفاً وبالتالي فإن أية زيادة طفيفة في ظل هكذا أجور لن تكون مجدية، والله أعلم كم نسبة ارتفاع الأسعار في المرحلة القادمة، لذلك لا بد من المطالبة بمضاعفة الأجر الحالي وعدم الاكتفاء بنسبة 30% أو حتى 50% لأن هكذا نسبة ستكون انخفاضاً بالراتب وليس ارتفاعاً وهذا ما هو حاصل طوال السنين الماضية» «وعفكرة شو ما أخدنا زيادة صدقني حتكون تخفيف من نزلة الراتب مو أكتر».

لماذا غيّر كيسنجر رأيه؟

خلال لقاء له على القناة الألمانية ZDF، وإجابة عن أحد أسئلة المحاور، قال كيسنجر: «التخلي عن الأراضي الأوكرانية لا يمكن أن يكون شرطاً يمكن قبوله».

يوم 23 أيار الماضي، أي قبل شهرين من التصريح أعلاه، وخلال حضوره لمؤتمر دافوس، قال كيسنجر: «يتعين على أوكرانيا التنازل عن أراضٍ لروسيا للمساعدة في إنهاء الغزو».. فما الذي جرى، ولماذا الانتقال من النقيض إلى النقيض؟

■ مركز دراسات قاسيون

خطف خلفاً

الوقوف عند تصريحات كيسنجر وتغيرها، وتحليل تلك التصريحات، ليس بالأمر القليل الأهمية إطلاقاً، بل وربما ضمن الظروف الحالية، تبدو تصريحاته القليلة نسبياً أكثر أهمية حتى من تصريحات الرئيس الأمريكي نفسه؛ فليس خافياً أنّ الرجل كان وما يزال جزءاً من الدولة العميقة في الولايات المتحدة، والتي يستمر عملها بغض النظر عن الواجهات التي تتعاقب على السلطة، ناهيك عن علاقته المعروفة والقوية بكل من ملوك النفط والسلاح وكذا الصهيونية العالمية، مما يعني أنه، وإلى حد غير قليل، يلعب دور أحد المنظرين الأيديولوجيين لمصالح النخبة العالمية، وفي بعض الأحيان يلعب دور الناطق غير الرسمي باسمها...

لابد قبل المضي أبعد في تفسير انتقال كيسنجر في موقفه من الوضع الأوكراني 180 درجة كاملة، أنْ نذكّر بأنّ قاسيون قد خصصت مادتين موسعتين لنقاش تصريحاته السابقة. الأولى بعنوان: «تصريحات كيسنجر «الصادمة»، والمأساة الكوميدية»، ونشرت بتاريخ 25 أيار الماضي، والثانية بعنوان: «قنبلة بريكس الهيدروجينية السلمية، ما الذي جرى بين «كيسنجر-دافوس» و«بوتين- بطرسبورغ»؟»، ونشرت بتاريخ 23 حزيران الماضي.

تشكل المادتان السابقتان الأساس الضروري الذي تبنى فوقه هذه المادة، ولأنه من الصعب تلخيص كل الأفكار التي وردت فيهما، «والأفضل هو العودة لقراءتهما عبر الرابطين المرفقين أعلاه»، سنكتفي هنا بتلخيص أهم تلك الأفكار:

شكلت تصريحات كيسنجر نهاية أيار الماضي «صدمةً» في الأوساط الإعلامية والسياسية؛ ودعا فيها للحوار مع الروس سريعاً وخلال شهرين، وعرض ضمناً إمكانية التنازل عن أراض من أوكرانيا في سبيل الوصول إلى صفقة.

في حينه قلنا ما جوهره: إنّ الرجل يعرض بكلامه هذا صفقة على الروس، وباسم النخبة العالمية، الغرض منها هو إغراء روسيا ببعض من أراضي أوكرانيا، مع موقع معقول ضمن النظام العالمي الحالي، ولكن ضمن شرط واحد أساسي: هو وقف روسيا حربها المشتركة مع الصين، لا على أوكرانيا، بل على النظام المالي العالمي.

وقد تبين سريعاً أنه ينطق فعلاً باسم النخبة العالمية، «وبغض النظر عن «الصدمة»»، فقد سارع القادة الأوروبيون وحتى بايدن لتكرار جوهر كلام كيسنجر نفسه علناً «كل ذلك مبين في المادتين السابقتين».

وقد رصدنا أنّ حالة من التهدئة الإعلامية امتدت لأقل من شهر: من 23 أيار مع تصريحات كيسنجر، وحتى 17 حزيران، حيث انتهت التهدئة وعاد التصعيد إلى أعلى مما كان عليه قبل التهدئة، وما يزال مستمراً في تصاعده... في 17 حزيران، أعلن بوتين في مؤتمر بطرسبورغ أنّ: «العمل جار لإنشاء عملة احتياطية دولية على أساس سلة عملات بريكس». وهو ما أسميناه في المقالة السابقة بأنه القنبلة الهيدروجينية السلمية لبريكس.

مع هذا التصريح، بات واضحاً لدى النخبة العالمية بأنّ الصفقة التي جرى تقديمها من تحت الطاولة قد تم رفضها.

منطق الصفقة في جوهره، هو أحد تنويعات الدفتر العتيق للتاجر المفلس كيسنجر؛ والمقصود هي محاولة استيعاب روسيا واحتوائها، وإنْ بتقديم تنازلات مهمة، لإبعادها عن المعركة الدولية الكبرى حول النظام العالمي، وفي هذه الحالة لإبعادها عن الصين. ونقول تنويعة من دفتر عتيق، لأنّ هذا ما جرى وإنْ من الباب الثاني؛ أي عبر الصين وضد الاتحاد السوفييتي في القرن العشرين وعلى يد كيسنجر نفسه.

بدء روسيا المعركة ضد الوكالة اليهودية يعني أن المعركة مع النظام المالي العالمي قد دخلت «قدس الأقداس» وقد قطعت أي إمكانية للتراجع وتحولت إلى معركة وجودية

ما الجديد الإضافي؟

لم يكن كيسنجر بحاجة للخروج مجدداً للتعبير عن موقف معاكس 180 درجة عن موقفه قبل شهرين؛ فأمر العمليات نحو تصعيد شامل قد وصل إلى الموظفين المعنيين «من رؤساء أوربيين وموظفين في مؤسسات الاتحاد الأوروبي وكذا للموظف الأمريكي الأول، أي بايدن.. وإلخ».. أمر العمليات بالتصعيد وبفشل الصفقة كان قد وصل منذ 17 حزيران، فما الذي دعا كيسنجر للظهور مجدداً لتأكيد الأمر؟

تصعيد الموظفين بدرجة رؤساء في أوروبا وأمريكا، ليس الكلمة الفصل بحال من الأحوال، فهؤلاء يمكن أن يتغير كلامهم أوْ يتم تغييرهم هم أنفسهم متى استدعت الحاجة، ولكن تصريح كيسنجر يعني بالضبط: أنّ الصفقة/ العرض، قد تم سحبه بشكل نهائي عن الطاولة.

بين 17 حزيران، أي الإعلان عن قنبلة بريكس الهيدروجينية السلمية، وما تبعها من تصعيد، وبين السحب النهائي للصفقة، فإنّ أموراً كثيرة وكبرى قد حصلت...

الفشل الأمريكي الذريع في زيارة بايدن، بما يحمله ذلك من مخاطر كبرى على مستقبل البترودولار بالدرجة الأولى، وعلى مستقبل الكيان الصهيوني بالدرجة الثانية.

نجاح القمة الثلاثية في أستانا ليس في تعزيز العلاقات الثنائية فحسب، بل وفي القفز فوق اللغم الأمريكي الذي حاول تصوير أستانا كقطب مضاد للسعودية ومصر والدول العربية عموماً... ليس أدل على ذلك من أنّ المفاوضات السعودية الإيرانية ستنتقل للعلن قريباً، وستكون مباشرة أيضاً... وليس خافياً أنّ الروس والصينيين يلعبون دوراً مهماً في دفع الدولتين للوصول إلى أرضية مشتركة، وهذا الأمر يجري العمل عليه ليس منذ أشهر، بل منذ سنوات عديدة.

فوق ذلك، فإنّ كلاً من السعودية ومصر وتركيا تتحضر للانضمام إلى بريكس...

وليست أقل أهمية ورمزية على الإطلاق، من كل ما سبق ذكره، مسألة الوكالة اليهودية، والتي كتبت قاسيون عنها مادتين موسعتين: «روسيا والوكالة اليهودية: أبعد من أوكرانيا، وأقرب إلى موسكو!»، و«ماذا يقول الإعلام الغربي حول أزمة الوكالة اليهودية؟ في أي سياق تظهر هذه الأزمة؟ أي معاني تحمل؟».

جوهر المسألة، أنّ الوكالة اليهودية هي تمثيل رمزي وعملي ليس لدولة الكيان الصهيوني، كما يروج الإعلام، بل للصهيونية العالمية، أي للشركة الأم للكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة. والصهيونية العالمية هي بالجوهر كتلة رأس مال مالي ذات سطوة عالمية واسعة، ومرتبطة بالدولار ارتباطاً عميقاً ووجودياً... وبدء روسيا المعركة ضد الوكالة اليهودية يعني أن المعركة مع النظام المالي العالمي قد دخلت «قدس الأقداس»، وقد قطعت أية إمكانية للتراجع، وتحولت إلى معركة وجودية بالنسبة للنظام المالي العالمي، وللصهيونية ضمناً، وكذلك لروسيا... هذا كلّه يعني أنّ احتمالات الوصول إلى أي نوع من أنواع الصفقات قد بات أضعف بما لا يقاس مما كان عليه قبل شهرين... المعركة ستستمر على المستوى العالمي، وليس مستبعداً أيضاً أن تشمل الصين بالتوازي مع شمولها لروسيا؛ فتأجيل المعركة مع أحدهما كان ضمن احتمال أن يتم تحييد الآخر، أما والأمور ما هي عليه اليوم من وحدة حال وتضامن وتعاون بين روسيا والصين، فلم يعُد أمام النخبة العالمية إلا أن تخوض حرب يوم القيامة الخاصة بها على كل الجبهات وفي الوقت نفسه...

مع ذلك، فإنّ احتمالات الوصول إلى تسوية عالمية كبرى لا تزال قائمة، ولكن شكلها الوحيد المتاح سيكون أقرب لمعاهدة استسلام أكثر منه معاهدة سلام...

كيف سينعكس الوضع الدولي الجديد

في كلمة له في مجلس الأمن يوم الثلاثاء الماضي، 26 تموز، قال المندوب الروسي إلى الأمم المتحدة في جلسة حول الوضع في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية: «ندعو باستمرار إلى استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية المباشرة، التي ينبغي أن تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس الشرقية... نعتقد أنه من الضروري تكثيف الجهود المتعددة الأطراف لهذا الغرض، بما في ذلك في شكل اللجنة الرباعية للشرق الأوسط للوسطاء الدوليين... ويجب التأكيد على أهمية التنسيق بين الوسطاء الدوليين والشركاء الإقليميين. هذا هو السبب وراء مبادرة روسيا لعقد اجتماع وزاري موسع للجنة الرباعية للشرق الأوسط مع الأعضاء الرئيسيين في جامعة الدول العربية. وللأسف، لم يتم البت في ذلك حتى الآن، وذلك بسبب عدم اهتمام الولايات المتحدة باستئناف أنشطة اللجنة الرباعية».

■ ريم عيسى

في ختام كلمته، أضاف: «نؤكد مرة أخرى أن الاتحاد الروسي سيواصل جهوده لتنسيق المبادرات المشتركة لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، وإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية. كما رأينا، فإن محاولات احتكار جهود التسوية وفرض السلام الاقتصادي على الشعب الفلسطيني بدلاً من إيجاد طريقة عادلة لتحقيق تطلعاته في إقامة دولته المستقلة لم تسفر عن نتائج ملموسة، ولن تنجح أبداً».

وكان وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، قد قال الشيء ذاته قبل يومين من الجلسة في كلمته في الجامعة العربية في القاهرة يوم 24 تموز، حيث قال: «أود أن أكرر عزمنا على تعزيز الشراكة مع جامعة الدول العربية، واهتمامنا بتعزيز التعاون الاقتصادي... ويمتد هذا التعاون أيضاً إلى القضايا الدولية والإقليمية. نحن نتعاون حول فلسطين. هذه القضية في وضع سيئ للغاية بسبب عدم رغبة الولايات المتحدة في إحياء أنشطة اللجنة الرباعية بمشاركة ممثلي جامعة الدول العربية».

هل هذا التصريح جديد؟

إذا نظرنا إلى محتوى التصريح بمعزلٍ عمّا يجري في العالم اليوم، قد لا نجد فيه جديداً، إذ ليست المواقف الأمريكية التي يشير إليها الروس مواقف جديدة، ولا تشكل خروجاً عن الدور التاريخي للولايات المتحدة «وضمناً الغرب» في إعاقة حل القضية الفلسطينية، التي لم تكن لتوجد لولا جهودهم الحثيثة في دعم إنشاء الكيان واستمراره.

كذلك الموقف الروسي من القضية الفلسطينية والكيان ليس بالجديد، حيث إنه تاريخياً جرى العمل على تحريف الوقائع لتسويق فكرة أن أول دولة اعترفت بالكيان كانت الاتحاد السوفييتي، في حين أننا عالجنا هذه الفكرة في مادة سابقة في قاسيون بعنوان «كيف يجري تحريف تاريخ الاتحاد السوفييتي فيما يتعلق بفلسطين؟ ولماذا؟»، والتي سلطت الضوء على الموقف الحقيقي للاتحاد السوفييتي في اجتماعات للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1947 حول المسألة الفلسطينية، والتي كان موقف الاتحاد السوفييتي فيها بقاء فلسطين دولة واحدة هو الخيار الأول.

حتى هذا التصريح ليس فيه موقف جديد من الطرف الروسي، وسبق أن ورد الكلام نفسه في تصريحات رسمية سابقة. على سبيل المثال في مقابلة مع وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، في 21 آب 2020، ورداً على سؤال حول «الدور الذي ستكون روسيا على استعداد لتلعبه في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني «بالإضافة إلى اللجنة الرباعية للشرق الأوسط» لإحياء المحادثات، في ظل الوضع الحرج الناتج عن تصريحات الولايات المتحدة بشأن القدس»، قال لافروف: إن اللجنة الرباعية تم تصميمها «لمواكبة عملية السلام في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فهي مشلولة حالياً بسبب الموقف غير المتعاون للولايات المتحدة. قالت واشنطن: إنها ستواصل العمل داخل اللجنة الرباعية فقط لتعزيز خطتها للسلام، المعروفة باسم «صفقة القرن». وفي هذا السياق، قلنا: إننا مستعدون لمواصلة العمل بشأن القضية الإسرائيلية الفلسطينية في إطار ثلاثي مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، مع خيار انضمام قوى ومنظمات إقليمية أخرى إلى جهودنا».

أحد مؤشرات تراجع الولايات المتحدة هو المحاولات الحثيثة الأخيرة واليائسة لزيادة الاهتمام بمنطقتنا بعد أن كان التوجه العام هو نحو الانسحاب وإعادة التموضع دولياً والتوجه شرقاً للتركيز على «معركتها» مع الصين

السياق الزمني للتصريح

عودة إلى مجريات يومنا الحالي، والأجواء الدولية التي أتى خلالها هذا التصريح، بما في ذلك علاقة روسيا مع الكيان اليوم، وضمناً الموقف من الصهيونية، وهذا عالجناه في عدة مواد في قاسيون كان آخرها حول المستجدات المتعلقة بموضوع «الوكالة اليهودية» وقرار إيقاف عملها في روسيا. كما يأتي هذا التصريح في أعقاب زيارة بايدن الفاشلة إلى المنطقة، حيث إنها لم تقف عند عدم الحصول على أية مكتسبات من الدول العربية التي التقى بايدن قادتها في جدة في منتصف شهر تموز، بل كان واضحاً أن علاقة الوصاية التي تمتعت بها الولايات المتحدة لعقود في المنطقة وصولاً في كثير من الأحيان إلى التبعية الكاملة لها، باتت من الماضي.

وغيرها من الأمثلة في هذا السياق، ضمن وضع دولي بدأت تتضح فيه أكثر فأكثر التغييرات في ميزان القوى الدولي، حيث تتلاشى بشكل متسارع الأحادية القطبية التي استفردت بها الولايات المتحدة «وفي صفها الغرب» لأكثر من ثلاثة عقود في نهب العالم وتدميره بأدواتها العسكرية والاقتصادية.

هذا بالإضافة إلى ما بات أكثر وضوحاً في الانتقال إلى حقبة ما بعد هيمنة الدولار كعملة دولية، الأمر الذي تجاوز المؤشرات والإعلانات إلى الخطوات العملية المتمثلة بالاستخدام المتزايد للعملات المحلية في التبادلات البينية بين الدول، وصعود تحالف بريكس «BRICS»، ما يعني انتهاء الأحادية القطبية في المنظومة الدولية المالية والاقتصادية، والتي كانت من أهم الأدوات التي استخدمها الغرب للتحكم بالمجريات السياسية في دول «الأطراف» كما في منطقتنا، حيث أتاح ذلك قدرته على إطالة الأزمات المحلية لاستنزاف الدول والشعوب، بما في ذلك القضية الفلسطينية، وكذلك الأزمة السورية وغيرها من أزمات المنطقة.

ماذا يعني هذا للشرق الأوسط اليوم؟

ضمن هذا المشهد، كل ما سبق يدل على عدة أمور، أهمها:

ازدياد المؤشرات أن الولايات المتحدة تمتلك عدداً أقل من الأوراق في المنطقة،

على القضية الفلسطينية.. وعلى مجمل منطقتنا؟

بما في ذلك فشل مشروع الناتو «العربي» ومعه ما تم إنجازه في إطار عملية التطبيع مع الكيان من خلال ما يسمى بـ «اتفاقات أبراهام»، تزامناً مع توجه نحو تقارب سعودي- إيراني، ما يعني أن مستقبل «إسرائيل» يحمل مؤشرات بالمزيد من العزلة والضعف في المنطقة.

أحد المؤشرات الأخرى على أن الولايات المتحدة مدركة لتراجعها في المنطقة هو المحاولات الحثيثة الأخيرة واليائسة لزيادة الاهتمام، بعد أن كان التوجه العام نحو الانسحاب وإعادة التموضع دولياً والتوجه شرقاً للتركيز على «معركتها» مع الصين، حيث كان واضحاً أن بايدن لم يتوقع الحاجة إلى القيام بزيارة كتلك إلى السعودية عندما قال عنها خلال حملته الانتخابية أنها دولة منبوذة وأن محمد بن سلمان يقتل وينتهك حقوق الإنسان.

كل هذا يعني أن قدرة الولايات المتحدة على التحكم بالقوى الإقليمية وبالأخص الدول العربية في تراجع حاد، ما يجعل قدرتها على إعاقة حل أية قضية أقل وذاهبة باتجاه التلاشي الكامل، أي أن الحاجة للولايات المتحدة في حل أية قضية، وبالأحرى قدرة الولايات المتحدة على عرقلة حل أية قضية في منطقتنا تتجه مع الوقت نحو الصفر.

لم يعد من الممكن فرض أي حل أو العمل على أي حل لأي من الأزمات في المنطقة بدون توافق مع الدول الأساسية في المنطقة، أي لا يمكن لأي طرف أن يكون جزءاً من الحل، أو بكلام آخر لديه القدرة على إعاقة الحل، كما فعلت الولايات المتحدة والغرب لعقود، دون توافق مع الدول العربية الأساسية، والتي أصبحت في موقع أقوى فيما يتعلق بالعلاقة مع الغرب، وبالأخص الولايات المتحدة.

في ذات الوقت، علاقة روسيا مع دول المنطقة تتجه نحو التحسن، وتتميز بأنها تعتمد أكثر على الندية والتعاون بدل علاقة التبعية والوصاية التي فرضتها الولايات المتحدة، وبات واضحاً أن دول المنطقة تعتبرها بديلاً مفضلاً على أمريكا، حتى باعتراف الأمريكان أنفسهم سواء من خلال تصرفاتهم أو من خلال إعلامهم. على سبيل المثال، وبحسب مقالة نشرتها مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية في 20 تموز فإنه «منذ بدء الحرب في أوكرانيا... الشرق الأوسط لا يبدو مختلفاً تماماً عمّا كان عليه قبل أن تبدأ الدبابات الروسية في التدحرج في 24 شباط. وهذا لا يؤكد ضعف الولايات المتحدة بقدر ما يؤكد حقيقة أن موسكو تشترك في مجموعة منفصلة من الأهداف المشتركة مع جميع شركاء واشنطن تقريباً في المنطقة، من ارتفاع أسعار الطاقة إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب. هذا يختلف تماماً عن عودة الحرب الباردة التي يستنتجها بعض المحللين. إنها بدلاً من ذلك بيئة أكثر فوضوية وأكثر تحدياً لصانعي السياسة الأمريكيين، الذين ما زالوا متناقضين بشأن الشرق الأوسط. من حيث يجلس السعوديون والمصريون والإماراتيون والأتراك والإسرائيليون وغيرهم، تعتبر روسيا لاعباً شرعياً بطرق لا يرجح أن تغيّرها الزيارة الرئاسية الأمريكية الزوبعية في أي وقت قريب».

موقف روسيا «وقبلها الاتحاد السوفييتي» من القضية الفلسطينية لم يتغير منذ البداية، ولكن الظرف الدولي اليوم يسمح بتحريك هذا الملف بجدية كبيرة، ومن موقع أقوى، يتميّز بتراجع أمريكي يجعل واشنطن أقل قدرة على إعاقة إحراز تقدم نحو الحل، وفرصة أكبر للتوافق مع الدول الإقليمية لا سيما الدول العربية الأساسية، وفي ظل عزلة وضعف متزايدين للكيان. وهذا يمكن أن يمهد الطريق ليس لحل القضية الفلسطينية وحسب، بل حلّ كافة الأزمات العالقة في المنطقة، وعلى رأسها الأزمة السورية، وليس فقط بالرغم من الأمريكان وأدواتهم المتراجعة في المنطقة، بل بالضرورة بدونهم.

أي أن المطلوب اليوم لحل هذه الأزمات، هو بالضبط ما قاله لافروف قبل أقل من عامين، والذي أشرنا إليه أعلاه، حول العمل في إطار لا يشمل الولايات المتحدة وبانضمام دول المنطقة.

لم يعد من الممكن فرض أي حل أو العمل على أي حل لأي من الأزمات في المنطقة بدون توافق مع الدول الأساسية في المنطقة اي لا يمكن لأي طرف أن يكون جزءاً من الحل أو بكلام آخر لديه القدرة على إعاقة الحل

جوهر المسألة

شكّل النشاط الصهيوني- الغربي في فلسطين منذ أكثر من مئة عام، مصدر تخريب واستنزاف مستمر في كل منطقة الشرقّ الأوسط، أدت إلى إعادة تشكيله كمنطقة للحروب والفوضى الدائمة. ولم يكن أي من هذا مصادفة بل عملاً مقصوداً...

الهدف الأول لوجود هذا الكيان الغريب عن المنطقة بعدوانيته وعنصريته: كان قطع الربط بين إفريقيا وآسيا، وإبقاء كل منهما منفصلة عن الأخرى، ما يعني تغليباً أهمية الطرق البحرية على الطرق البرية، وما يعني ضمناً سيادة ممالك أعالي البحار الغربية.

الهدف الثاني: هو إبقاء كل دول المنطقة في حالة استنزاف مستمر عبر الحروب المتتالية، تبقيها في إطارٍ التبعية وتمنع نهضتها.

الهدف الثالث: هو «تطبيع» حالة المواجهة كحالة مفتوحة وبلا نهاية، ليس ليستمر الاستنزاف فحسب، بل وليتحول إلى أداة في إعادة تشكيل أنظمة المنطقة؛ إذ بات العنوان الذي بدأ صادقاً والقائل: إنّ «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، يتحول إلى شعارٍ مفرغ من مضمونه الأصلي، وليحل محل ذلك المضمون مضمون جديد، هو أنّ التذرع بالمعركة بات أداة لتخفيض سقف الحريات السياسية للحدود الدنيا ولتضخيم الفساد والنهب إلى الحدود القصوى... ما يعني الدخول في ميكانيزم تدمير ذاتي طويل الأمد، نرى نتائجه الآن في معظم دول المنقطة.

الوصول إلى استقرار حقيقي في المنطقة بأسرها، بحيث يتوقف استعمالها كبؤرة لضرب أية مشاريع آسيوية وإفريقية للاستقلال عن الغرب، هو هدف أساسي ولا مهرب منه في إطار بناء نظام عالمي جديد قائم على الندية وعلاقات التبادل المتكافئ...

بكلام آخر، فإنّ حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً وحقيقياً، ليس فقط مسألة أخلاقية وإنسانية وقيمية محقة كما كان دائماً، بل وأيضاً مسألة عملية في الظروف الملموسة اليوم لبناء نظام عالمي جديد، ولإنهاء الهيمنة الغربية، ولذا لن يكون مستغرباً إطلاقاً أنّ كلاً من روسيا والصين ستزيدان من ثقلهما بشكل تدريجي وسريع باتجاه الضغط نحو الحل العادل، والذي لا يمكنه أن يصل إلى نهاياته دون دور أساسي لشعوب المنطقة، وعلى رأسها الشّعب الفلسطيني في تكثيف المقاومة وتطويرها...

الأفق التاريخي ينفتح على اتساعه، ولأول مرة منذ عقود طويلة، أمام حل حقيقي وشامل وعادل للقضية الفلسطينية، وينبغي المضي في هذا الطريق حتى النهاية...

محاسبة الأطباء لإيقاف ظاهرة الأدوية المهرّبة

بالتزامن مع تراجع القطاع الدوائي بشكل ملحوظ، كماً ونوعاً، والصعوبات في تأمين الأدوية، بدأت تنتشر ظاهرة الأدوية المهرّبة بصورة أكبر، على الرغم من المشكلات التي تحيط بهذا النوع من الدواء.

■ رند الحسين

ولضبط ذلك تقرّر العمل على إعداد تشريع لمحاسبة الطبيب الذي يصف أدوية مهربة!

فقد كشف مصدر في المديرية العامة للجمارك عن ضبط كميات كبيرة من الأدوية في مستودع بريف دمشق، وقال إن التحقيقات مازالت جارية حول صلاحية هذه الأدوية ومصدرها، وأنه سيتم اختبار الأدوية بالتعاون مع المخابر المعنية ونقابة الصيادلة.

كما أشارت نقيب صيادلة دمشق الدكتورة وفاء كيشي إلى أن معدلات الأدوية المهربة بالسوق المحلية متدنية جداً ولا تتجاوز 5% ومعظم من يحفز على وجود الأدوية المهربة بالسوق المحلية هم بعض الأطباء الذين يصفون الأدوية الأجنبية والمهربة.

واقع الدواء السياحي

يشير الصيادلة عادةً إلى الدواء المهرّب باسم «الدواء السياحي»، وتتواجد هذه الأدوية في بعض الصيدليات بنسب متفاوتة بين صيدلية وأخرى، كذلك تتفاوت فعالية وأمان وموثوقية هذه الأدوية.

فعلى اعتبار أن هذه الأدوية غير خاضعة للرقابة فقد تكون منتهية الصلاحية، أو قد تتركب من مواد مسحوبة عالمياً من الأسواق بسبب تأثيراتها الجانبية الضارّة، ولكن رغم ذلك فهنالك بعض الأصناف التي أثبتت فعاليتها بالتجربة، ولكن للأسف لا يتوافر منها بديل وطني، بحيث يستطيع الطبيب أو الصيدلاني اللجوء إليه- أي البديل الوطني- على اعتبار أنه لا بدّ خاضع للرقابة، وموثوقيته وأمانه أعلى.

يذكر أن ظاهرة التهريب قد شملت أيضاً حتى تلك الأدوية المسموح باستيرادها بشكل نظامي، ويعود السبب في ذلك حسب مدير الجمارك إلى أن هذه الأدوية منخفضة الجودة، حيث إن معظم ما تم ضبطه غير صالح للتداول، أو يحتوي على تلاعب بالتواريخ والصلاحية.

رأي الأطباء

حمّلت نقابة الصيادلة وزر انتشار «الأدوية السياحية» إلى الأطباء الذين يصفون هذه الأدوية في وصفاتهم الطبية، متناسيةً أو متغافلةً عن سبب تواجد هذه الأدوية في السوق المحلية أصلاً، على الرغم من نسبتها الضئيلة!

بل جعلت من الأطباء وكأنهم شركاء في عمليات التهريب، من خلال العمل على وضع تشريع خاص لمحاسبة الطبيب الذي يصف أدوية مهربة!

مع العلم، وبحسب بعض الأطباء، فإنهم يلجؤون لوصف الدواء الأجنبي في حالات نادرة عادة عندما لا يتوفر البديل الوطني منه، أو عندما لا يثبت فعاليته المطلوبة في العلاج، والغاية من ذلك مصلحة المريض أولاً وآخراً، ولا مصلحة لهم لا مع الصيادلة ولا مع المهربين!

من الأولى العمل الجدي على تأمين الأدوية بكافة أصنافها لتلبي الاحتياجات العلاجية لكافة الأمراض سواء عبر الإنتاج المحلي بالمواصفة والجودة المطلوبة أو عبر أقنية الاستيراد الرسمي لها!

وبحسب بعض الأطباء فإن الدواء الوطني، الأقل كلفة على المريض والأكثر موثوقية وضماناً بالنسبة لهم، مطلوب توافره وبكافة أصنافه، أما بحال عدم توفره، أو بحال تدني مواصفته وجودته، فإن مصلحة المريض هي الفاصل بذلك بالنسبة لهم، وتساءل هؤلاء الأطباء عن نسبة تغطية الدواء الوطني لحاجات العلاج كماً ونوعاً؟

فبعض الحالات المرضية لا يتوفر لها أدوية محلية، وحتى المستورد منها غير كافٍ أو متحكم به، فما الحل بالنسبة للمريضً المحتاج للعلاج عند ذلك؟!

بل أكثر من ذلك فإن بعض أصناف الأدوية المحلية يتم تقنين توزيعها على الصيدليات من قبل المعامل المنتجة لأسباب وذرائع مختلفة في كثير من الأحيان، وبالنتيجة تصبح شبه مفقودة، فما العمل بالنسبة إلى الأطباء عند مراجعة المريض لهم بأنه عجز عن إيجاد دوائه المحلي في الصيدليات؟!

هل يجب عليهم الاكتفاء بالصمت عند ذلك، وترك المريض أمام الخيارات المتاحة المتبقية باستفحال مرضه، ريثما ترضى الشركات والمعامل المنتجة لتعيد هذه الأصناف إلى الصيدليات؟

فالمعادلة أعلاه وفقاً لبعض الأطباء مع تحميلهم المسؤولية بالنسبة للأدوية الأجنبية التي يضطرون لوصفها في بعض الأحيان، غير صائبة ولا في مكانها على الإطلاق، ومن المفترض البحث عن حلها بعيداً عنهم، وعن مسؤوليتهم الطبية ذات الطابع الإنساني!

حلول مجتزأة

مع التأكيد على ضرورة منع التهريب، والحد منه على أقل تقدير، فالحدود المفتوحة أمام المهربين، للأدوية وغيرها من المواد والسلع، والصفقات التي تقوم بها شبكات التهريب بالتواطؤ مع بعض الفاسدين، أولى بالاهتمام من مساعي تجريم الأطباء الذين يضطرون للاستعانة بالدواء الأجنبي لمصلحة المريض اضطراراً!

فعلى الرغم من التصريحات الكثيرة التي تصدرها الإدارة العامة للجمارك حول ضبط الأدوية المهرّبة والتشدّد في التعامل مع المهرّبات، إلا أن عمليات التهريب مستمرة دون حلول جدية لها.

فالجمارك تتحمل المسؤولية الأكبر في انتشار هذه الأدوية، إضافةً إلى محدودية الإنتاج الوطني، على الرغم من تواجد أعداد كبيرة جداً من المعامل الدوائية المرخّصة، والتي تقوم بإنتاج أصناف دوائية متشابهة في التركيب، علماً أنّ الإمكانية لتطوير الإنتاج نوعاً، وتوسيعه وزيادته كماً، سواء من ناحية استيراد المواد الأولية أو الخبرات والإمكانات الصيدلانية المؤهلة، موجودة.

فقبل الحديث عن الإعداد لتشريع خاص لتجريم الأطباء الذين يصفون الدواء الأجنبي، لعله من الأولى العمل الجدي على تأمين الأدوية بكافة أصنافها لتلبي الاحتياجات العلاجية لكافة الأمراض، سواء عبر الإنتاج المحلي بالمواصفة والجودة المطلوبة، أو عبر أقنية الاستيراد الرسمي لها!

وهذه وتلك من مسؤولية الحكومة ووزارة الصحة ومعامل الأدوية ومستودعات الاستيراد، التي من المفترض تكامل عملها بما يحقق مصلحة المريض عبر توفير الدواء المضمون مواصفة وجودة، وليست من مسؤولية الطبيب المعالج، بل ولا من مسؤولية الصيدلاني!

مسيرة الذكاء الإلكتروني... بديل مشوه

بعد عودة الحديث الرسمي عن إلزامية تركيب أجهزة GPS لوسائل النقل في دمشق، وفق مهلة زمنية أقصاها 45 يوماً من تاريخ 18 تموز الماضي، بدأت الحكومة عروضها التسويقية لأصحاب سيارات الأجرة مقابل تركيب الجهاز...

■ عبير حداد

فقد وافق مجلس محافظة دمشق خلال الجلسة الرابعة للدورة العادية الرابعة على تقرير اللجنة الاقتصادية المتضمن توصية، تخصيص سيارات الأجرة بعشرين ليتر من مادة البنزين كل يومين للآلية التي تقوم بتركيب نظام GPS، مع التذكير أن تنفيذ القرار رهن موافقة وزارة النفط عليه.

قبل الدخول بتفاصيل إلزامية القرار، لا بد من التعقيب على موافقة المحافظة على مثل هذه التوصية، والتي لا نبالغ إن وصفناها بالخطوة التسويقية البحتة والهادفة إلى دعم وتشجيع أصحاب سيارات الأجرة لشراء الأجهزة، مقابل طعم ربما سيسحب شيئاً فشيئاً، هذا في حال طبق القرار فعلاً، ولم يكن بمثابة توريط لتسهيل ومرونة تسيير صفقة توريد الأجهزة لذلك المستورد المحظي، لجني المزيد من الأرباح بسرعة أكبر.

فإن كان القرار الإلزامي يهدف لضبط كميات المحروقات وعملية سرقتها وبيعها إلى السوق السوداء، فإن هذه التوصية، بحال نفذت، ربما تفتح الباب هذه المرة أمام أصحاب سيارات الأجرة للمتاجرة بهذه الكميات عبر السوق السوداء، ما يوضح لنا أن النية المبيتة تهدف فعلاً إلى دعم ذاك المستورد، وإنعاش سوق أرباحه، بغض النظر عن موضوعة مراقبة المشتقات النفطية من عدمها!

نظام GPS والإلزامية لمن؟!

بحسب الإعلان الرسمي، ستطبق إلزامية القرار بتركيب أجهزة GPS على محافظة دمشق، ليتم تعميمه فيما بعد على كافة المحافظات، أما الفئات المستهدفة فستكون كافة الآليات ووسائط النقل وبشكل تدريجي، لتشمل باصات النقل الداخلي والسرافيس والبولمانات ومختلف الآليات، بما في ذلك الحكومية.

وسيشمل التعميم في محافظة دمشق ما يقارب 10 آلاف وسيلة نقل، منها 7 آلاف للسرافيس في دمشق وريفها، وأكثر من 200 باص حكومي وخاص، وبما يشمل آليات المحافظة بحدود 400 آلية.

وبحسب محافظة دمشق، هناك كميات كافية من الأجهزة تغطي كافة وسائل النقل في العاصمة، إضافة إلى ذلك فإن تكلفة الجهاز سيتحملها صاحب الآلية وبكلفة 350 ألف ليرة، واشتراك شهري 2500 ليرة، ما يعني أن سعر هذه الصفقة الربحية لآليات دمشق وحداها 3,71 مليار ليرة، أما على مستوى كافة المحافظات فسيكون الرقم مهولاً فعلاً، وإن قمنا بحسبة بسيطة للرسوم الشهرية في محافظة دمشق فستكون بحدود 26,5 مليون ليرة سورية بالنسبة لوسائط النقل فقط!

آلية العمل

يرتبط جهاز الـ GPS مباشرة مع البطاقة الذكية لكل وسيلة موجود فيها، وبغرفة مراقبة في أكثر من جهة تتوزع بين المحافظة والشركة وهندسة المرور والمحروقات، لتحديد مسار السرفيس أو الباص، والكميات المصروفة من المحروقات، وتسجيل كافة الملاحظات خلال تنقله على الخط المرسوم له، وفي حال خروج الباص أو السرفيس عن خطه أو توقفه عن العمل يكتشف فوراً عبر أجهزة المتابعة في المديريات المعنية.

وبعد تجريب الجهاز على إحدى وسائل النقل، وفقاً لتصريح عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل، فإن الجهاز يساعد بتحديد مسار المركبة وعدد ساعات توقفها وعملها بالإضافة لسرعتها، مع مؤشرات أخرى تساعد كافة الجهات المعنية والمديريات المختصة، مضيفاً، أن الجهاز مربوط ببطاقة صاحب الآلية، ومن لا يعمل لسبب ما، فلن يحصل على مخصصاته في اليوم التالي...

وفقاً لما سبق أعلاه، إن التكلفة بما يخص برنامج التتبع والمراقبة، والسماحيات المختلفة فيه بما يشمل كافة الجهات المعنية بالأمر، من المحافظة إلى شركة محروقات للمرور، ستكون كبيرة أيضاً، مع العلم أنه لم تتم الإشارة إليها لا من قريب ولا من بعيد، ولا من سيقوم على هذه الخدمة البرمجية!

فوائد GPS وكيف يمكن استغلالها

إن فائدة هذا النظام عديدة، ولا تقتصر على تتبع السيارة لضبط استهلاك المحروقات المهدور، أو لضبط مخالفات السرعة الزائدة، فهو بحسب بعض الدول التي طبقته، من أهم الأدوات الحديثة لحماية السيارات والآليات أيضاً، حيث يرسل الـ GPS رسالة في حال محاولة السرقة أو اهتزازها، أو محاولة فتح السيارة أو تشغيلها، ويتيح له إمكانية تعقب حركة السيارة، وحتى إمكانية إيقافها وتشغيلها عن بعد، بالإضافة لميزة المراقبة الصوتية، والعديد من الميزات التي يمكن أن يستفيد منها مالك السيارة من الناحية الأمنية لسيارته.

ومن ناحية أخرى، إذا ما نظرنا إلى الجانب السيئ من العملية، فستكون هناك قاعدة بيانات حساسة من الناحية الأمنية، في متناول يد الجهة المسؤولة عن إدارة العملية وبرمجتها وإدارة بيانات هذه البرمجة.

فحفظ بيانات المواطنين مسؤولية كبيرة، وبهذه الحالة سيفقد المواطن جزءاً إضافياً من خصوصيته، وسيُعد مُخترقاً أمنياً، خصوصاً إذا تمت إدارة هذه البيانات عبر شركة خاصة، فستكون تلك البيانات في عهدتها ومتناول يديها!

وبالتالي السؤال الأكثر جدية: ما مدى مخاطر امتلاك شركة خاصة لهذه البيانات الحساسة، وما تبعات ذلك على أمن معلومات المواطن بتحركاته، ومدى تحكمه بأملاكه؟!

وهل من الممكن أن تتوسع التجربة فيما بعد ليستفيد منها المواطن مالك السيارة عبر ربط جهاز الـ GPS بتطبيق على هاتفه المحمول، أو على الكمبيوتر الشخصي له، وفق سماحيات تمنح له فقط، كما منحت بعضها لغيره من الجهات؟

الذاكرة السورية أتخمت بالبدائل المشوهة التي يستعاض عنها حكومياً كبديل للحل الجذري لأية مشكلة لتتحول فيما بعد لأزمة خانقة مستمرة تستفيد منها حلقات الفساد والنهب

لا حلول ذكية للأزمات المفتعلة

اعتاد المواطن أنه لا إمكانية من الاستفادة من الميزات الإيجابية لأية آلية جديدة تطبق من قبل الحكومة، فما يعود على المواطن هي النتائج السلبية دوماً، لتقوده نحو المزيد من الخسارة المادية فوق خسارة تخفيض الدعم الحكومي، والمثال الحي على ذلك هو التشوه الواضح باستخدام الذكاء الإلكتروني على كافة الخدمات الحكومية، والذي بات أقرب إلى ما يشبّه عوائق في طريق المواطن!

فالذاكرة السورية أتخمت بالبدائل المشوهة التي يستعاض عنها حكومياً كبديل للحل الجذري لأية مشكلة، لتتحول فيما بعد لأزمة خانقة مستمرة تستفيد منها حلقات الفساد والنهب.

فأزمة المحروقات، وغيرها من المواد المدعومة حكومياً، لم يجر حلها عبر الذكاء الإلكتروني المتمثل بالبطاقة الذكية، بل جرى إخفاؤها عن السطح فقط لا غير، كما لن تجري محاولات ضبط هدر المحروقات المدعومة حكومياً وسرقتها، كما تصرح الجهات المعنية عبر أجهزة الـ GPS، فهذه المحاولات جميعها إن صحت تسميتها بمحاولات، في نهاية المطاف ثانوية ووهمية، لا تغني ولا تسمن من جوع، فجوهر المشكلة يُحل بتوفير المحروقات، أو غيرها من المواد.

وربما ما يجري اليوم شبيه بصفقة الصندوق الأسود التي استحضرها العديد من المواطنين، حيث أجبر أصحاب المركبات من الحافلات والشاحنات على شراء وتركيب الصندوق الأسود بمواصفات حددتها وزارة النقل، لضبط السرعات، وبعد عام من تركيبه، صرحت وزارة النقل أنها لا تملك لا هي ولا فرع المرور أجهزة لقراءة ما بداخل هذه الصناديق من معلومات، وأعلن فشل الصفقة بعد تحميل أصحاب الحافلات والشاحنات تكاليف تقدر بمئات الملايين حينها!

وشبيه أيضاً بمشروع الشرائح الإلكترونية لضبط تعداد الثروة الحيوانية، وضبط توزيع مقننها العلفي الذي سيجري تطبيقه بداية العام المقبل... وما ذكر غيض من فيض.

فقد تحولت الحكومة إلى جهة راعية ومشرعنة لعمل حلقات الفساد والاحتكار والنهب المغلقة لصالح حيتان الاستيراد وأصحاب الأرباح، ومن الجيوب المفقرة إلى جيوب هذه الحفنة الفاسدة التي لم ولن تشبع...

برامج حكومية لمراقبة سلوك القمح؟!

ابتكرت وزارة الزراعة، في ظل تراجع إنتاج القمح، برنامج تقصي ومراقبة سلوك محصول القمح في ظل التغيرات المناخية...

■ نادين عيد

فقد تم الإعلان أنه سيتم إطلاق البرنامج من خلال ورشة عمل حوارية لمناقشة واقع زراعة وإنتاج محصول القمح للموسم الزراعي 2021 – 2022 وأثر التغيرات المناخية عليه والإستراتيجيات المقترحة لتطويره، وذلك يوم 3 آب القادم.

وسيشارك في الورشة عدد من دكاترة الجامعات السورية والخبراء والفنيين والمختصين في كافة الجهات العامة والخاصة والقطاعات ذات الصلة، والاتحادات، والنقابات، والمنظمات المحلية والدولية.

وتعد الورشة استكمالاً لنتائج ملتقى تطوير القطاع، ولبرنامج تطوير زراعة وإنتاج محصول القمح التي وضعتها الوزارة، حيث تم وضع الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الزراعي 2021–2022 وفق المصفوفة التنفيذية المعتمدة للمحصول، بحسب وزارة الزراعة «إلا أن العوامل المناخية والظروف البيئية السائدة خلال الموسم الزراعي كانت استثنائية»..

آليات ضرورية

يعد وضع آليات وبرامج لتتبع سلوك محصول القمح، وكافة الزراعات الأخرى، ضرورة ملحة، خاصة في ظل التغيرات المناخية التي تطرأ على المنطقة، من أجل تطوير الإستراتيجيات بما يتناسب مع الواقع، مستندةً على تقييم يعتمد على تغذية راجعة لدراسة كافة التغيرات والاستفادة من الأخطاء السابقة وفق أسس علمية صحيحة وسليمة.

خاصة أن التغير المناخي بات ملحوظاً على مستوى تأخر هطول الأمطار، وانخفاض معدله عن السنوات السابقة، بالإضافة إلى زيادة موجات الصقيع، وعلى مستوى متغيرات درجات الحرارة صيفاً وشتاءً أيضاً، وإن كل ذلك يتطلب درجة عالية من الجدية في التعاطي مع هذه العوامل التي تؤثر سلباً على إنتاجية المحصول في نهاية الأمر، الذي بات يتطلب تدخلاً حكومياً سريعاً.

الأكثر ضرورة!

وهنا لا بد من الإشارة إلى أهمية وضع آلية لضبط ومراقبة سلوك تسليم المواد المدعومة حكومياً والمقدمة للمزارع، والتي تعد الأهم كونها تساعد في مواجهة أثر التغير المناخي، وذلك بناءً على دراسة وحسابات تتناسب مع التغيرات المناخية الجارية، بدءاً من نوعية البذار التي تناسب كل منطقة، والتي تشكل أولى خطوات إنجاح أية زراعة، مروراً بكميات السماد والمبيدات الحشرية اللازمة لمكافحة الآفات، بالإضافة إلى أهمية جودة النوعية المقدمة لضمان فعاليتها، وهذا ما يشكل العامل الثاني المهم على مستوى إنجاح الزراعة، وأخيراً العامل الأكثر أهمية على مستوى استكمال إنجاح المحصول، وهو كميات المحروقات الواجب تسليمها من أجل عمليات السقاية في وقتها المناسب سواء للمروي، أو للحالات الطارئة كإستراتيجية احتياطية بحال تأخر الهطولات المطرية لمواجهة آثار الجفاف الذي يؤدي بنهاية المطاف إلى خسارة الموسم البعلي بالكامل، كما حدث خلال الموسم الحالي والذي سبقه...

دعم الزراعة دعماً حقيقياً لا يحيح المزارع إلى السوق السوداء لتأمين مستلزمات الإنتاج هو العامل الأهم الذي يضمن سلوكاً سوياً لكافة المزروعات وليس للمحاصيل الإستراتيجية فقط

وخلاصة القول، إن ضبط عملية تسليم المواد المدعومة حكومياً للمزارعين، واللازمة لعملية الإنتاج بالوقت وبالكميات المناسبة وبالجودة المطلوبة، ووضع خطة للحالات الطارئة، هو العامل الأكثر أهمية، حيث يصبح برنامج مراقبة وتتبع سلوك القمح في ظل التغيرات المناخية دونه بلا جدوى فعلية تنعكس على إنتاجية الموسم نحو تحسينه!

فدعم الزراعة حكومياً هو العامل الأهم الذي يضمن سلوكاً سوياً لكافة أنواع المزروعات، وليس للمحاصيل الإستراتيجية فقط، دعماً حقيقياً، لا يحيح المزارع إلى السوق السوداء لتأمين نواقص مستلزمات الإنتاج بكلفها الباهظة التي لا يحصلها عبر الجهات الرسمية المسؤولة عن تأمينها، سواء بسبب عوامل الفساد والمحسوبيات، أو لأسباب تتعلق بتخفيض الدعم الزراعي، وهو العامل الحاسم بإفشال القطاع الزراعي واستمرار تدهوره عاماً بعد آخر...

فربما قبل دراسة سلوك محصول القمح، أو غيره من المحاصيل، برغم أهمية هذا العنوان، من الهام دراسة سلوك الحكومة وسياساتها الزراعية، وخاصة بما يتعلق بسياسات تخفيض الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعي تباعاً!

ففي ظل استمرار السلوك الحكومي والسياسات الزراعية المعمول بها، بالتوازي مع بقية السياسات الأخرى، فإن سلوك محصول القمح لن يتغير، ولو أقيم من أجله الكثير من الورشات، وعقدت تحت يافطته الكثير من المؤتمرات!

جرمانا.. الأهالي يشتكون لقاسيون.. أُغرقنا بالقمامة

يعاني أهالي مدينة جرمانا والمناطق التابعة لها، مثل شارع الحسن وشارع التوتر والدخانية، من تراكم القمامة منذ ما يزيد عن الأسبوع حتى الآن، وسط أجواء الحر التي تفاقم الوضع أكثر، وتزيد من نتائجه السلبية على حياة القاطنين في تلك المناطق السكنية...

■ مراسل قاسيون

فقد نقل بعض الأهالي الساكنين في المنطقة معاناتهم إلى قاسيون، وعلى حد تعبيرهم، لم يتم إزالة القمامة منذ ما يزيد عن الأسبوع في بعض الأحياء، وهؤلاء يشتكون من رائحة القمامة التي لم تعد محتملة ليلاً ونهاراً، خصوصاً أنها ترافقت مع موجة الحر الحالية، ناهيك عن الكم الهائل من الذباب والحشرات التي اجتذبتها القمامة المتخمرة حراً لتلك الأحياء، وسط تراكم مهول لها، والتي تكاد تسد الطريق بالكامل أمام عبور السيارات، مثل شارع التوتر وشارع الحسن المؤدي إلى منطقة الدخانية، والذي يشكل الأخير عامل خطر أكبر، كون التراكم قائماً تحت المحولة الكهربائية لشارع الحسن، والموجودة قرب مبنى سكني وملاصقة له، وفي حال اشتعال القمامة المتراكمة لأي سبب كان فإنه سيؤدي بالمحصلة إلى اشتعال المحولة بالإضافة إلى تضرر المبنى السكني، ناهيك عن العطل الكهربائي الذي سيحدث وينتج عنه انقطاع التيار الكهربائي ربما لأيام!

أما الطريق المؤدية إلى جرمانا، والمعروف بطريق الدخانية، فتوجد فيه ساحة كبيرة مفترشة بالقمامة أيضاً وسط ذات المعاناة، والحكاية مماثلة في بقية أحياء وشوارع جرمانا الفرعية الداخلية المهملة!

ومن أسباب تراكم القمامة وانتشارها في بعض المناطق أيضاً، بحسب الأهالي، هو قلة أعداد حاويات القمامة فيها، بالمقارنة مع غيرها، فاللامبالاة متراكبة في هذه الأحياء، من قلة الحاويات ومن تباعد تواتر فترات ترحيل القمامة منها، الأمر الذي جعل من حياة الأهالي فيها أشبه بالجحيم!

ويتساءل الأهالي عن أسباب هذا الإهمال في مثل هذه المناطق ذات التعداد السكاني الكبير، وما سيتولد عن تلك الأسباب من نتائج لا تحمد عقباها على صحة السكان والمنطقة، وسط تزامنها أيضاً مع أزمة انقطاع المياه التي بدأت منذ يومين تقريباً..

الموضوع بحسب الأهالي بحاجة إلى معالجة سريعة وعاجلة ومستمرة، عبر زيادة تواتر فترات ترحيل القمامة، التي من المفترض أن تكون بشكل يومي خلال فصل الصيف، ومن خلال زيادة أعداد حاويات القمامة، وتوزيعها العادل في المدينة.

برسم المعنيين في بلدية جرمانا ومحافظة ريف دمشق...

الحكومة.. عبارات غامضة وتعديلات مبهمة

ناقش مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية بتاريخ 2022/7/26 مجموعة من القضايا، وقد ورد ضمن الخبر، الذي نقل مجريات الجلسة، مجموعة من البنود التي تمّت الإشارة إليها سريعاً، دون إعطاء تفاصيل واضحة حولها.

■ خلود العاصي

فقد ناقش المجلس مشروع صك تشريعي بتعديل بعض مواد القانون رقم 24 لعام 2003 وتعديلاته الخاص بالضريبة على الدخل بما يعزز العدالة الضريبية بين المكلفين وتشجيعهم على تقديم بياناتهم الحقيقية.

كما درس مشروع صك تشريعي بتعديل بعض أحكام المرسوم التشريعي رقم 44 لعام 2005 وتعديلاته الخاص برسم الطابع، ومشروع صك تشريعي بتعديل بعض أحكام القانون رقم 2 لعام 2005 الناظم لعمل «المؤسسات، الشركات، المنشآت» العامة ذات الطابع الاقتصادي بهدف مواكبة التطورات والتغيّرات على المكافآت والتعويضات ولتنشيط عمل مجالس الإدارة واللجان الإدارية.

مشاريع غامضة

لدى قراءة الخبر أعلاه حول «نقاش» مجلس الوزراء فإنّ ما ينتظره المواطن السوري ليس العبارات الغامضة والمقتضبة عن مشاريع التعديلات للقوانين المذكورة فحسب، بل إنه ينتظر، ومن حقّه أن يعرف، ماهيّة هذه التعديلات وتفصيلاتها؟ ولصالح من تنفّذ؟

إلّا أن العبارات الفضفاضة والغامضة والمختصرة تبدو وسيلة جيدة لتمرير ما يمكن تمريره، وهو ما درجت عليه الحكومة وجهاتها التابعة في كثير من الأحيان.

العدالة الضريبية

لا بدّ وأنّ هذا المصطلح قد مرّ وتم تداوله مئات بل وربما آلاف المرّات، حيث تُكثر الحكومات المتتابعة الحديث حول مفاهيم مثل «العدالة الضريبية، التهرّب الضريبي، الإصلاح الضريبي، معالجة التراكم الضريبي... إلخ» دون معالجة حقيقية لجوهر ولب هذه المفاهيم، عبر سياسة ضريبية تتضح من خلالها هذه المفاهيم دون لبس، وفقاً لنصوص قانونية تتحقق من خلالها العدالة الضريبية فعلًا، وتحد من إمكانية الالتفاف عليها أو تسخيرها لغير الغاية المخصصة لها، بالمحسوبية والوساطة، أو عبر أدوات ومسارب الفساد.

تجدر الإشارة إلى أنّ وزير المالية في عام 2020 كان قد أكّد أنّ: «السياسة الضريبية الحالية قديمة وبحاجة إلى تحديث»، وقد تبع ذلك الكثير من التصريحات المشابهة خلال السنين الماضية، ولكن حتى حينه ما زال الموظّف محدود الدخل يدفع الضرائب بنسبة تصل إلى حوالي 25% فيما أصحاب الأرباح والشركات الكبيرة يتهربون ضريبياً دون محاسبة جدّية.

وهذا ما يضع عبارة «تعزيز العدالة الضريبية» الواردة أعلاه، عبر الاكتفاء بالإعلان عن تعديل بعض مواد القانون رقم 24 لعام 2003 وتعديلاته دون أية توضيحات، أمام إشارة استفهام، وخاصة في ظلّ ممارسة السياسات الاقتصادية والضريبية نفسها منذ عقودٍ مضت وحتى الآن!

التصريحات حول «العدالة الضريبية» دون تعديل جملة السياسات الاقتصادية والمالية والضريبية التي تحقق هذه الغاية ليست إلا ذراً للرماد في العيون وتكريساً لانعدام العدالة الضريبية بالنتيجة!

فالعدالة الضريبية كمفهوم عام ليست مرتبطة بنصوص مواد القانون أعلاه فقط، وربما تكفي الإشارة هنا إلى ما تتضمنه بعض القوانين الأخرى من استثناءات وإعفاءات وامتيازات لأصحاب الأرباح، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية.

فالاستمرار في التصريحات التي تؤكد على أهمية «العدالة الضريبية»، دون تنفيذ عملي لذلك عبر تعديل جملة السياسات الاقتصادية والمالية والضريبية التي تحقق هذه الغاية، ليست إلا ذراً للرماد في العيون، وتكريساً لانعدام العدالة الضريبية بالنتيجة!

تعديل رسم الطابع

فيما يخصّ هذه النقطة لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الغاية منها هي زيادة هذا الرسم بكل تأكيد، أي زيادة الجباية من جيوب المواطنين، دون الإعلان الصريح عن ذلك، بل الاكتفاء بالعبارة المختصرة أعلاه عن الموضوع، مع العلم أن بعض الرسوم التي يتم تقاضيها عبر الطوابع تتم زيادتها أحياناً دون إعلان.

فعلى سبيل المثال فقد ذكرت صفحة كلية الصيدلة في جامعة دمشق، في منشور لها على صفحتها على فيسبوك مؤخراً، بأنّه من ضمن الأوراق المطلوبة لاستلام مصدقة التخرّج يجب أن يكون هنالك حوالي 96 طابع بحث علمي!

وعند الاستفسار عن هذا العدد الكبير من الطوابع من قبل بعض الطلاب تبين أن قيمة الطابع كانت 25 ليرة، فيما قيمته الفعلية أصبحت اعتباراً من الأول من هذا الشهر 200 ليرة، وعليه فإن كل 8 طوابع قديمة تعادل قيمة طابع واحد جديد، والغاية على ما يبدو هي استنفاذ الكميات المطبوعة بالقيمة القديمة وفقاً للتسعيرة الجديدة، التي صدرت وتم العمل بها ولم يعلم بها الطلاب أصحاب العلاقة إلا عند اضطرارهم للحصول على مصدقات تخرجهم!

الأكثر غموضاً

أما ما يخص الحديث عن التعديلات المزمعة على بعض أحكام القانون رقم 2 لعام 2005 الناظم لعمل «المؤسسات، الشركات، المنشآت» ذات الطابع الاقتصادي، وفقاً للعبارة الغامضة والفضفاضة: «بهدف مواكبة التطورات والتغيرات على المكافآت والتعويضات ولتنشيط عمل مجالس الإدارة واللجان الإدارية»، فربما تكون مروحة التفسيرات لها كبيرة وواسعة في ظل اكتفاء الحكومة بعرضها بهذا الشكل المقتضب!

فإن لم نقل إن أمر التعديلات على القانون أعلاه يعني عموم المواطنين، باعتبار الحديث عن جهات عامة ذات طابع اقتصادي، فبالحد الأدنى فهي تعني العاملين في هذه الجهات بكل تأكيد، فلماذا الغموض والاقتضاب، وفسح المجال للتأويلات والتكهنات؟!

أخيراً نتساءل: هل من الممكن تحقيق تعديلات حقيقية على القوانين تصّب في صالح الناس حقاً، في ظل الاستمرار بالسياسات الاقتصادية نفسها، ووفقاً لهذا الأسلوب الغامض والمبهم من عمل الحكومة، وفي عرض ما تم نقاشه وإقراره من قبلها وفقاً لهذا الشكل؟

اللحاق بالتجربة الصينية الروسية:

بعد عشرين عاماً على انطلاقتها، تحوّلت العملات المشفرة من ظاهرة تكنولوجية صغيرة إلى إحدى أكثر فئات الأصول الرقمية شهرةً، وبدأت تحتلّ مكانة خاصة في الاقتصاد والتمويل العالميين، بل وتنافس البنوك وأنظمة الدفع في مجال المدفوعات العابرة للحدود، وبلغ الأمر ببعض المتحمسين للعملات المشفرة حدّ الإدعاء أنها تلعب دور «الذهب الرقمي» رغم أنها لا تؤدي جميع جوانب الدور الوظيفي للنقد الحقيقي.

■ قاسيون

تتصاعد الانتقادات الموجهة ضد العملات المشفرة اليوم، وبشكل خاص أن أداة بلوك تشاين Blockchain ليست مرتبطة بعملية إنتاجية حقيقية «مثل الطابعات ثلاثية الأبعاد أو أنظمة التحكم الصناعية أو الاتصالات الرقمية أو الصور والفيديو.. إلخ»، كما أن أثرها البيئي سيئ جداً، حيث تستهلك كميات هائلة من الطاقة الكهربائية لإنجاز التسويات تصل أحياناً إلى تسعة أضعاف كمية الكهرباء التي يستهلكها نظام مدفوعات فيزا Visa. وفوق ذلك، فإن أجهزة الكومبيوتر الفائقة القادرة على إجراء معالجات بسرعة هائلة «والتي تملك الصين وحدها ما يقارب 48% من الموجود منها عالمياً» تهدّد الأساس «المتين» الذي قامت عليه العملات المشفرة.

مخاطر الأصول المشفرة بالجملة

وفقاً للكثير من خبراء الاقتصاد، يمكن للتشفير «عملية تحويل الأموال إلى العملات المشفرة»، أن أن يقلل من قدرة البنوك المركزية على إدارة السياسة النقدية. كما يمكن أن يشكل مخاطر على الاستقرار المالي للأسواق والاقتصادات النامية. حيث تساهم زيادة الطلب على الأصول المشفرة في تدفق رأس المال إلى الخارج، ما يؤثر بدوره على سوق صرف العملة المحلية. كما أن إخفاء هوية المتعاملين «وهو أمر مشكوك به بالمناسبة» بالأصول المشفرة يخلق فجوات في البيانات، ويمكن أن يفتح أبواباً غير مرغوب فيها لغسل الأموال، وكذلك تمويل الإرهاب. كما أن الأصول المشفرة تساهم في التهرب الضريبي. والمخاطر التشغيلية والمالية المرتبطة بالأصول المشفرة وبورصات التشفير والمحافظ في سوق التشفير أعلى بكثير مما هي عليه في السوق المالية المنظمة.

وفوق ذلك، فإن «تعدين» العملات المشفرة، الذي يتطلب تكاليف طاقة هائلة ويحوّل الموارد الحقيقية بعيداً عن الاقتصاد العالمي في وقت تشهد فيه أوروبا وجنوب شرق آسيا أزمات طاقة خطيرة، يثير الرفض والانتقاد ليس فقط بين أتباع «حماية البيئة» بل وكذلك من جانب الحكومات والمجتمعات.

تساهم زيادة الطلب على الأصول المشفرة في تدفق رأس المال إلى الخارج ما يؤثر بدوره على سوق صرف العملة المحلية

كما أن العملات المشفرة التي تسمح بالمدفوعات المجهولة هي أداة فعلية للجماعات الإجرامية المتورطة في بيع المخدرات والابتزاز والاتجار بالأعضاء البشرية وغيرها من العمليات غير القانونية. حيث تم استخدام محافظ «البيتكوين» الإلكترونية من جانب جماعات إرهابية في أفغانستان والعراق وليبيا وسورية. وتظهر الإحصاءات العالمية للمخدرات زيادة حادة في استخدام العملات المشفرة لشراء المخدرات في دول الاتحاد الأوروبي.

تنظيم ما لا يمكن تنظيمه

استناداً للمشكلات المذكورة آنفاً، ثمّة دعوات كثيرة اليوم للحكومات والبنوك المركزية كي تأخذ دورها في «ضبط» العملات المشفرة، إلا أنه من الصعب جداً على هذه الجهات تنظيم الأنظمة الرقمية اللامركزية، التي تم إنشاؤها في الأصل لتجنب سيطرة الدولة.

ومن الأصعب تطوير نهج مشترك للعملات المشفرة للدول ذات الأوزان الاقتصادية والسياسية المختلفة. ففي الدول الكبرى، تبلغ أصول الأنظمة المصرفية التقليدية عشرات التريليونات من الدولارات، وتتجاوز بشكل كبير حجم سوق العملات المشفرة العالمي، ولكن سوق العملات المشفرة في العالم أكبر أيضاً بعدة مرات وأحياناً بعشرات المرات من المعروض النقدي لبعض البلدان النامية.

وترى بعض الحكومات أن العملات المشفرة تشكل تهديداً للسيادة المالية لدولها، وخطراً على الأنظمة المصرفية التقليدية والمواطنين، بما في ذلك مخاطر الاحتيال والسرقة والقرصنة، وبالتالي توصلت إلى اقتراح حظرها تماماً. بينما يعتقد آخرون أنه يكفي فقط «مراقبة» سوق العملات المشفرة حتى لا تهدّد الأسس الثابتة للاقتصادات القائمة.

ويمكن اعتبار العملات المشفرة أداة محتملة لما يسمى بـ«الثورات الملونة»، حيث تسمح العملات المشفرة، في حالة حدوث أزمة شرعية في إحدى الدول، لمجموعات معيّنة بتمويل العمليات السياسية وإجراء المعاملات دون علم السلطات.

لهذا، ونظراً لأن المواقف تجاه سوق العملات المشفرة تختلف بين الدول المتقدمة والنامية وبين الأنظمة غير المستقرة والدول المستقرة، فسيكون من الصعب للغاية تكييف القواعد التنظيمية لبلد ما في بلد آخر.

ماذا في جعبة المؤسسات العالمية؟

يعتقد صندوق النقد الدولي أن الإطار

هل للعملات المشفرة مستقبل؟

التنظيمي العالمي ينبغي أن يتضمن ثلاثة عناصر رئيسية على الأقل: الترخيص الإجباري، والمتطلبات التنظيمية الموحدة لمقدمي الخدمات، ومتطلبات رأس المال والسيولة الموحدة للمؤسسات المالية. حيث يجب أن يكون مقدمو خدمات تخزين وتسوية ونقل الأصول المشفرة مرخصين ومصرح لهم، ويجب أن تكون معايير الترخيص دولية وشائعة.

وينبغي – وفقاً لهذا الطرح– أن تخضع خدمات ومنتجات الدفع لمتطلبات مماثلة لتلك المتعلقة بالودائع المصرفية لمؤسسات الائتمان التي تشرف عليها البنوك المركزية أو السلطات التي تنظم الإشراف على الدفع. ويجب على البنوك والأوراق المالية والتأمين والمعاشات التقاعدية تحديد متطلبات رأس المال والسيولة للمؤسسات المالية الائتمانية وغير المصرفية، ووضع حدود لأنواع مختلفة من الأصول المشفرة. وبغض النظر عن الصلاحيات الموجودة، يجب أن تحصل جميع السلطات الإشرافية للدول، بما في ذلك البنوك المركزية، على سلطات مراقبة الأوراق المالية، وسلطات إضافية لتنظيم الأصول المشفرة وتنسيق إجراءاتها على المستوى الدولي للقضاء على المخاطر الناشئة.

كما يرى صندوق النقد الدولي أن النظام المصرفي التقليدي بحاجة ماسة إلى السيطرة على سوق الأصول المشفرة بسبب التهديد الذي يشكله التمويل اللامركزي، حيث ينتقل التمويل من البنوك إلى أيدي الأشخاص والكيانات القانونية التي تعمل خارج المجال القانوني. ويحذر الصندوق أيضاً من أن بعض الدول قد تميل إلى اتخاذ قرار أسهل بقبول الأصول المشفرة كعملات وطنية إضافية، حيث أن العديد من العملات المشفرة آمنة نسبياً وسهلة التعامل بها. ولكن في معظم الحالات، تفوق المخاطر والتكاليف الفوائد المحتملة.

وهنا سنتطرق إلى بعض الطرق التي تعاطت فيها الدول المختلفة مع ظاهرة العملات المشفرة:

الولايات المتحدة الأمريكية

في الولايات المتحدة، العديد من الوكالات الفيدرالية مثل هيئة الأوراق المالية والبورصات «SEC»، ولجنة تداول السلع الآجلة «CAEC»، ودائرة الإيرادات الداخلية «IRS»، ومكتب المراقب المالي للعملة «OCC»، وشبكة إنفاذ الجرائم المالية «FinCEN»، تسلّط الضوء على الأصول المشفرة.

في الوقت نفسه، لا يوجد في الولايات المتحدة تعريف واحد لماهية العملة المشفرة. من منظور قانوني، فإن استخدام تعريفات غامضة مثل «الأصول الرقمية» يمنح المشرعين والمنظمين مجالاً أكبر للتنظيم والإشراف. فالصلاحيات الرئيسية هي في أيدي هيئة الأوراق المالية والبورصات، التي تتحكم في إصدار وإعادة بيع أي أصل رقمي. وتعتبر هيئة الأوراق المالية والبورصات أن أي رمز سيتم إصداره له «فائدة»، ما يعني أنه يعتبر ورقة مالية ويخضع للتنظيم. والجهة التي تصدر رموز العملة المشفرة ملزمة بتسجيل ما تصدره. وتتمتع هيئة الأوراق المالية والبورصات بسلطة تسجيل أو رفض تسجيل الجهات المُصدرة للعملات المشفرة. وعلى سبيل المثال، رفضت تسجيل تلغرام **Telegram** و كيك إنترآكتيف **Kik Interactive Inc** وشركة ميتا «فايسبوك». وتراقب شبكة إنفاذ الجرائم المالية الكيانات التي تقدم خدمات مالية لتبادل وتخزين أصول العملات المشفرة. وهنالك عقوبات على عدم الامتثال للقواعد، بما في ذلك الغرامات والملاحقة الجنائية، وتنطبق هذه العقوبات على الأجانب أيضاً. ويراقب هذا من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية «OFAC».

فعلى سبيل المثال، فرضت الشبكة غرامة قدرها 100 مليون دولار على واحدة من أكبر بورصات مشتقات العملات الافتراضية، BitMEX، لانتهاكها قانون السرية المصرفية «BSA» ولتحديها لوائح FinCEN.

وتعتبر دائرة الإيرادات الداخلية «IRS» الأصول المشفرة ملكية تخضع للضريبة على أية أرباح من العملات المشفرة، بغض النظر عن مدى افتراضيتها.

الصين

فرضت السلطات الصينية حظراً على المعاملات المالية عبر العملات المشفرة، وتجري معركة مستمرة ضد تعدين الأصول الرقمية. في أيلول 2021، أعلن بنك الشعب الصيني أن جميع معاملات العملة المشفرة غير قانونية. وتعتقد الهيئة التنظيمية الصينية أن مثل هذه الأنشطة «تهدد بشكل خطير أمن ممتلكات الناس». ويؤكد بيان صادر عن بنك الشعب الصيني أن الأنشطة التجارية المتعلقة بالعملة الافتراضية هي «أنشطة مالية غير قانونية» وغير مقبولة.

وأصدرت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في جمهورية الصين الشعبية «NDRC» إشعاراً يقول إن البلاد ستتخذ تدابير صارمة ضد تعدين العملات المشفرة كجزء من جهودها للحد من انبعاثات الكربون. وينصّ حكم اللجنة على أن أنشطة مثل التعدين، وأي مشاريع تعدين «يجب القضاء عليها». وفي الوقت نفسه، تستعد الصين لإطلاق يوان رقمي، والذي سيكون أحد أشكال العملة الوطنية الصينية إلى جانب اليوان النقدي وغير النقدي.

الاتحاد الأوروبي

العملات المشفرة هي أصول قانونية في الاتحاد الأوروبي ويتم تنظيمها حسب إرادة الدول الأعضاء بشكل منفصل. وتختلف الضرائب المفروضة على العملة المشفرة في كل بلد ويتراوح معدل الضريبة على الدخل المستلم من 0 إلى 50%.

في عام 2015، قضت محكمة العدل الأوروبية بأن التبادلات بين العملة التقليدية والعملات المشفرة أو العملات الافتراضية يجب أن تكون معفاة من ضريبة القيمة المضافة لأن العملات المشفرة هي خدمات وليست سلعاً.

وفي عام 2021، نشرت المفوضية الأوروبية حزمة من المقترحات التشريعية لتنظيم تحويلات الأموال وبعض الأصول المشفرة لحماية مواطني الاتحاد الأوروبي والنظام المالي من غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

يقترح الاتحاد الأوروبي إدخال نظام خاص لمزودي الأصول المشفرة، بما يتماشى مع تنظيم الأسواق في الأصول المشفرة «MiCA» وقانون المرونة التشغيلية الرقمية «DORA». ويشير المجلس الأوروبي على موقعه على الإنترنت إلى أن الهدف من تنظيم الأسواق في الأصول المشفرة MiCA هو إنشاء إطار تنظيمي للسوق يدعم الابتكار ويستخدم إمكانات الأصول المشفرة بطريقة تحافظ على الاستقرار المالي وتحمي المستثمرين. ويتمثل هدف DORA في إنشاء إطار تنظيمي للمرونة التشغيلية الرقمية، والذي يجب على جميع الشركات من خلاله التأكد من قدرتها على تحمل جميع أنواع الاضطرابات والتهديدات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل منع التهديدات السيبرانية والتخفيف من حدتها. وبمجرد تمرير هذه القوانين واللوائح، سيسمح فقط لمقدمي الخدمات المرخصين بتقديم العملات المشفرة وتشغيل بورصات العملات المشفرة في الاتحاد الأوروبي.

اليابان

يعرف القانون الياباني «الأصول المشفرة» بأنها طرق دفع غير مقومة بالعملة الورقية ويمكن استخدامها من قبل أي شخص. ولا توجد قيود على امتلاك العملات المشفرة والاستثمار فيها.

في اليابان، يتم الإشراف على مقدمي خدمات تبادل الأصول المشفرة من جانب وكالة الخدمات المالية «FSA» التي تتعاون أيضاً مع منظمتين في صناعة العملات المشفرة: جمعية تبادل العملات الافتراضية اليابانية «JVCEA» وجمعية عرض الرموز الأمنية اليابانية «JSTOA». وتركز JSTOA على مشاريع إصدار الرموز المميزة وأحداث التمويل الجماعي. أما JVCEA فهي مخولة بإنشاء قواعد تنطبق على بورصات العملات المشفرة.

ومنذ عام 2021، تخضع الأصول المشفرة في اليابان لنظام مكافحة غسل الأموال، وتخضع العملات المشفرة لـ«قانون منع تحويل العائدات الجنائية».

ما الذي يمكن استنتاجه؟

لا يوجد نهج واحد لتنظيم الأصول المشفرة حتى الآن. حيث تقتصر المعايير التنظيمية المطبقة على الأصول المشفرة في مختلف الدول بشكل أساسي على غسل الأموال والمقترحات للسيطرة على المخاطر المالية. بينما تصر المؤسسات العالمية للإدارة المالية على إدخال معايير موحدة وعلى تطبيق اللوائح الحالية التي تحكم الأوراق المالية وأنشطة الصرف والبنوك على مجال العملات المشفرة.

بالإضافة إلى ذلك، في المستقبل القريب، ستبدأ البنوك المركزية في الدول المتقدمة في إطلاق إصدارات رقمية من عملاتها الورقية في التداول، وربما لن تتسامح مع المنافسة الآتية العملة المشفرة. ثم سيتبع النظام المالي العالمي مسار حظر الأصول المشفرة، على غرار ما فعله بنك الشعب الصيني أو البنك المركزي الروسي.

سيتبع النظام المالي العالمي مسار حظر الأصول المشفرة على غرار ما فعله بنك الشعب الصيني أو البنك المركزي الروسي

الركود يضرب أمريكا وأوروبا مثل كابوس

الاقتصادات الكبرى التي لم يضربها الركود بعد في طريقها إليه، ومع ذلك لا تزال معدلات التضخم في ارتفاع. في آخر استطلاع للأنشطة الاقتصادية، المسمى «مؤشرات مدراء المشتريات PMIs» يظهر أنّ كلاً من منطقة اليورو والدولار هما الآن في حالة انكماش.

■ مايكل روبرتس
ترجمة: قاسيون

أظهر المؤشر المركب الذي يدمج كل من التصنيع والخدمات بالنسبة للاقتصادات الكبرى ما يلي «أيّ مستوى أقلّ من 50 يعني وجود انكماش»: الولايات المتحدة 47,5، ومنطقة اليورو 49,4، واليابان 50,6 «زيادة بسيطة»، وألمانيا 48,0، والمملكة المتحدة 52,8 «زيادة بسيطة».

لا أحد يجب أن تفاجئه نتائج منطقة اليورو، تبعاً لآثار العقوبات- على روسيا- على توريدات الطاقة، والتي أضعفت بشكل حاد الإنتاج الصناعي في مركز أوروبا. الإنتاج الصناعي الألماني في حالة انكماش على مدى ثلاثة أشهر.

كانت الصدمة الكبرى في الولايات المتحدة، حيث يشير مؤشر PMI إلى سقوط انكماش بمقدار 47,5 في تموز، وذلك بانحدار حاد من 52,3 في حزيران، في إشارة على سقوط كبير في مخرجات القطاع الخاص. كان معدل الانخفاض هو الأكثر حدة منذ المراحل الأولى للوباء في أيار 2020، حيث أبلغ كل من المصنعين ومزودي الخدمات عن ظروف طلب ضعيف. لهذا بمجرد دخولنا النصف الثاني من عام 2022 بدأ النشاط الاقتصادي الأمريكي بالغوص عميقاً.

ووفقاً لآخر التقديرات لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الصادر وفقاً لنموذج NOW لفرع البنك الاحتياطي الفدرالي في أتلانتا، فخلال الأشهر الثلاثة في حزيران، انكمش الاقتصاد الأمريكي عند 1,6-% كمعدل سنوي، ليقابل سقوطاً مماثلاً 1,6-% في الربع الأول.

وبما أنّ هذه التقديرات قد تمّ تأكيدها فالولايات المتحدة تقنياً في حالة ركود الآن.

الرد الحالي للذين ينكرون الركود: كيف يمكن لاقتصاد الولايات المتحدة أن يكون في حالة ركود أو حالة قريبة منه حتى، مع أنّ معدل البطالة متدنٍ ولا تزال الرواتب في ارتفاع؟ لكنّ هذا الرد مريب في أحسن حالاته.

أولاً: هناك مقياسان للعمالة في الولايات المتحدة: أرقام كشوف الرواتب، واستطلاع العائلات التي لديها عمل. استطلاع العائلات العاملة يظهر نتائج معاكسة تماماً لأرقام كشوف الرواتب، وتحديداً انحدار في أعداد الأمريكيين العاملين. وفقاً لمقياس العائلات، تقلصت القوى العاملة الأمريكية من 164,376 مليون إلى 164,023 مليون، وانخفض معدّل المشاركة «أي العاملين مقارنة بمجمل السكان في سنّ العمل» بشكل أكبر من المتوقع إلى 62,2%. كما أنّ معدلات مطالبات البطالة «أي عدد الأشخاص الذين يطالبون بالتعويضات عن كونهم خارج العمل» هي اليوم في ازدياد مستمر. بينما وصل عدد الوظائف المتاحة التي تسمّى JOLTS إلى ذروتها.

ثانياً: والأكثر أهميّة، تعدّ البطالة مؤشراً متأخراً في فترة الركود. المؤشر الرائد هو حركة أرباح الشركات والاستثمار التجاري، يليه الإنتاج ثمّ البطالة. تأتي البطالة كمؤشر في النهاية لأنّها ترتفع عندما تتوقف الشركات عن توظيف المزيد من العمال، وتبدأ بتخفيض عدد عمالها. وهم يفعلون ذلك فقط عندما تبدأ الربحية والإنتاج بالانخفاض. ثم بعد وصولها إلى أعلى مستوياتها، تبدأ هوامش الربح بالانخفاض.

خلال ركود كوفيد، ارتفعت الأرباح بشكل حاد بالمقارنة مع الأجور، وكانت بمثابة الدافع والمكتسب في رفع التضخم. الآن بدأ هذا يتغيّر حيث تقلصت الأرباح بسبب ارتفاع تكاليف المكونات وضعف الطلب.

في أوروبا

الدليل على الركود التام في أوروبا ثابت للغاية، وليست بيانات النمو الاقتصادي هي التي تدعم ذلك فقط. إضافة لذلك، تواجه أوروبا ضغطاً هائلاً على إنتاج الطاقة واستيرادها مع تطبيق العقوبات على واردات الغاز والنفط الروسي، والذي بدا واضحاً أنّه لن يتمّ تعويضه بشكل كافٍ من الاستيراد من مكانٍ آخر.

الكثير من الصناعيين الألمان يحذرون بأنّه سيتعيّن عليهم إيقاف الإنتاج بشكل كلي إن تمّ تجفيف واردات الطاقة. حذّر بيتر سينغر، المدير التنفيذي لأكبر شركة إنتاج أمونيا ألمانيّة، وهي المورد الرئيسي للأسمدة وسوائل العادم لمحركات الديزل، من العواقب المدمرة لإنهاء واردات الغاز الروسي. قال: «سيكون علينا إيقاف الإنتاج على الفور... من 100 إلى صفر».

وفقاً لمحلل يو. بي. اس، سيؤدي عدم وجود غاز لفصل الشتاء إلى «ركود عميق» مع انكماش في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6% بحلول نهاية العام التالي. حذّر بوندسبانك الألماني من أنّ التأثيرات على سلاسل التوريد العالمية لأيّ قطع للغاز الروسي ستزيد من تأثير الصدمة الأصلي بمقدار مرتين ونصف. شركة ثيسينكروب ThyssenKrupp، أكبر مصنّع للفولاذ في ألمانيا، قالت: أنّه دون الغاز الطبيعي لتدير به أفرانها، لا يمكن استبعاد الإغلاق التام والضرر التقني لمنشأتها.

الموضوع أسوأ من ذلك. فالتضخم لا يزال يرتفع في معظم الاقتصادات الأوروبية. لهذا قرر البنك المركزي الأوروبي بأنّ عليه التصرف برفع أسعار الفائدة بشكل حاد. قام بدفع سياسته بمعدل 50 نقطة أساساً أكثر من المتوقع، ليوصل المعدل إلى نقطة موجبة لأوّل مرة منذ عقد. تمّ استبدال «التسهيل الكمي» الآن «بالتضييق الكمي».

لكن هذه الحركة جاءت في أسوأ وقت بالنسبة لبلد مثل إيطاليا، والتي تعتمد بشكل كبير على الطاقة من روسيا. قبل فترة وجيزة تمّ إجبار التكنوقراطي الذي كان رئيساً للبنك المركزي الأوروبي: ماريو دراغي، على الاستقالة بعد أن سحبت عدّة أحزاب من الائتلاف الحاكم دعمها له، البعض سحبها لأنّهم اعترضوا على إرساله دعماً عسكرياً إلى أوكرانيا، والبعض لأنّهم رأوا بأنّها فرصتهم للفوز في انتخابات. إيطاليا لديها اليوم معدل دَين عام كبير نسبة إلى ناتجها المحلي الإجمالي.

حتى الآن كانت تكاليف الفائدة على هذا الدَّين منخفضة، لأنّ البنك المركزي أبقى معدلات الفائدة منخفضة، ما سمح بتزويد مليارات الائتمان لحكومات منطقة اليورو. لكن اليوم معدلات الفائدة بارتفاع والمستثمرون في سندات الحكومة الإيطالية أصبحوا قلقين من أنّ إيطاليا «خاصة إيطاليا دون حكومة فاعلة» قد تجد صعوبة في سداد ديونها.

لهذا ارتفع العائد على السندات الإيطالية لأجل 10 أعوام إلى ما يزيد عن 3,5%. يهدد سقوط الحكومة الإيطالية أيضاً توزيع مليارات اليوروات من صناديق التعافي من فيروس كورونا التابع للاتحاد الأوروبي، والتي من المفترض أن تذهب إلى إيطاليا العام المقبل لتعزيز نموها الاقتصادي.

إذاً الاقتصاد الأوروبي في طريقه للأسفل مع رفع البنك المركزي الأوروبي لأسعار الفائدة للسيطرة على التضخم. رفع أسعار الفائدة للسيطرة على ارتفاع التضخم الناجم عن ضعف العرض والإنتاجية وحرب أوكرانيا لن ينفع، إلّا في إحداث الركود.

لجأ البنك المركزي الأوروبي الآن إلى إجراء يائس في تقديم «أداة حماية النقل TPI»، وهي شكل جديد من الائتمان سيتم توزيعه على حكومات، مثل: إيطاليا، في حال انهيار أسعار سنداتها. مع ذلك قد لا يتم استخدام هذه الآلية مطلقاً لأنّها ستعني تقديم البنك المركزي الأوروبي لتمويل مفتوح للإنفاق المالي لإيطاليا، وهو من المحتمل أن يخالف جميع قواعد «ماستريخت» لمنطقة اليورو. يبدو أنّ البنك المركزي الأوروبي الآن علق فيما يسميه المحللون: «سيناريو الكابوس».

الاقتصاد الأوروبي في طريقه للأسفل مع رفع البنك المركزي الأوروبي لأسعار الفائدة للسيطرة على ارتفاع التضخم الناجم عن ضعف العرض والإنتاجية وحرب أوكرانيا لن ينفع إلّا في إحداث الركود

■ بتصرّف عن:
Europe: caught in a trap

المشكلة الاستهلاكية... نقص بالسلع أم بواقع الأجور؟!

عاد ارتفاع الأسعار مرة أخرى ليزيد من تعمق تراجع القدرة الشرائية للمواطن مقابل الأجور، التي ما زالت تفقد قيمتها أمام هذا الارتفاع المستمر والمتسارع...

■ ماسة سليمان

وفي خضم كل تلك المآسي المتراكمة، إن ألقينا نظرة على طريقة مراقبة الأسواق وضبطها حكومياً، بل وطريقة تعاطيها مع المشكلة وطرق علاجها، نجدها تنحصر وفق المنهجية المعتادة ذاتها، والتي تركز على التالي:

نقاش مجلس الوزراء واقع الأسعار في الأسواق ومدى توافر المواد الأساسية، التشدد بمراقبة الأسعار وضبطها في كافة مراحل العملية التجارية بالإضافة لفرض العقوبات القانونية بحق المخالفين بما يضمن تأمين جميع المواد للمواطنين بأسعار وجودة مناسبة.

العمل على توفير احتياجات الأسواق المحلية من مختلف السلع والمواد الأساسية لا سيما الموزعة عبر البطاقة الإلكترونية.

دوريات حماية المستهلك تتابع عملها على ضبط الأسعار ومراقبتها على قدم وساق.

وبعيداً عن العمل الرتيب للاجتماعات الوزارية الدورية، التي تكتفي بإعطاء إيعازات خلبية لا أكثر، والتهليل بعمل الوزارات وفق نموذج يقتصر على شاشات التلفزة ومواقع الأخبار، ربما وجب تذكير الحكومة الموقرة: أن المواد الاستهلاكية متوفرة بكثرة وفق احتياجات السوق المحلية، وربما وجب تصحيح المعلومات لديها، فالمشكلة الحقيقية لا تكمن في نقص احتياجات السوق الاستهلاكي المحلي، بل والترفي أيضاً، بل إن المشكلة الأساسية تكمن بالانخفاض المزري للقدرة الشرائية للمواطن، نتيجة عدم تناسب الأجور مع الحد الأدنى لتكاليف المعيشة السورية الآخذة بالارتفاع.

أما عن الرقابة المزعومة، عبر عمل دوريات حماية المستهلك، الذي وصفته الوزارة بالآني، فلم يعد خافياً على أحد أن هذه الدوريات بأغلبيتها الساحقة باتت دوريات حماية التاجر، ودوريات جباية تتصيد الفرص وفق نموذج اللاحل السائد، والذي سمح بهذا الكم من الفساد على حساب معيشة المواطن المتردية.

وربما تصريح نائب رئيس جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها، يعكس في جزء منه واقع العمل الوزاري الرتيب وغير المجدي، خصوصاً في آليات الرقابة واقتصاره على نموذج التهديد والترهيب، مشيراً إلى مكامن الخطأ في عملها، حيث جاء في تصريحه « أن المشكلة التي تقع فيها وزارة التجارة الداخلية أنها تتخذ قراراتها بمفردها، لافتاً إلى أن في كل دول العالم يتم إشراك أشخاص من المجتمع الأهلي كمستشارين يتم الاستفادة من أفكارهم المطروحة وتطبيقها على أرض الواقع، أما في سورية فلا يوجد تشاركية بين الوزارات ولا بين أية وزارة والمجتمع الأهلي.»

كما أضاف: أن عمليات الرقابة والملاحقة تجري على تاجر المفرق، الذي لا يحصل على فاتورة من قبل تاجر الجملة، وهذا الأخير يتحجج بأن المستورد لا يقوم بإعطائه فاتورة أيضاً...

تبدو تصريحات نائب رئيس جمعية حماية المستهلك بجزء منها محقة، فعمليات الرقابة بداية يجب أن تجري على من هم فوق، أي تاجر الجملة والمستورد، رأس هرم العملية التجارية، وليس العكس، أضف إلى ذلك أن وجود لجان مراقبة شعبية حقيقية ربما يساعد بضبط مستويات الفساد والغلاء الفاحش، والأهم من ذلك كله، لا بد من تعديل الأجور بما يتناسب مع تكاليف المعيشة الحقيقية.

فقد طحن الغلاء المتسارع والممزوج بالأسى جل عادات الأسر السورية وطرائقهم المعتادة سابقاً على تسوق المواد الغذائية الضرورية، وبعد أن اعتدنا ذاك التغير الملحوظ، دخلنا مجدداً ضمن دائرة تغير جديدة، تجاوزت شراء الخضار بالحبة والحبتين، وارتفاع الأسعار الحارق، وشراء ما هو ضروري من المواد الاستهلاكية، بل أصبحت ربة المنزل مجبرة على شراء احتياجاتها اليومية بالأوقية، وعلى حساب تدني جودة المنتج، والمحسوب من قبل التاجر على سعر النخب الأول أيضاً.

فعادة شراء الاحتياجات فرط، كما هو معروف، تسمح للتجار بالتلاعب بنوعية وجودة المنتج، من سمنة إلى طحين ورب بندورة ومشتقات الألبان...إلخ، وساد هذا النموذج بعدما أصبحت عملية شراء تلك المنتجات بالكيلو والمختوم عصية وصعبة، بل ومستحيلة.

فالأسر باتت تشتري احتياجاتها اليومية تبعاً لإمكانات أجورها الزهيدة، الخارجة عن حسابات الحكومة، بل واللامبالية بها، والمتحللة من مسؤوليتها تجاهها، وبما آلت إليه حال المواطن بالنتيجة!

محافظة دمشق.. كشف غير المستور

خلال اجتماع مجلس محافظة دمشق الاخير نهاية الأسبوع الماضي، أكّد أحد أعضاء المجلس قيام أحد رؤساء البلديات بطلب مبلغ مالي مقابل تركيب الطاقة الشمسية بشكل مخالف، وأن المخالفة تعود بعد 24 ساعة من إزالتها، وأكّد أيضاً أنه لم يكن يتخذ أي إجراء بحق رؤساء البلديات سوى تبديل كراسيهم ونقلهم من منطقة إلى أخرى، الأمر الذي يزيد من المخالفات.

■ فارس المنصوري

هذا وكشف أحد أعضاء المكتب التنفيذي خلال جلسة المحافظة عن وجود تقصير واضح لدى البلديات على صعيد مكافحة الإشغالات، وسط وجود حالات جباية من البعض في ظل انتشار حالات استغلال وتعد على الأملاك العامة على الأرصفة والطرقات والأسواقً والشوارع، وأكّد وجود حالات فساد لدى عدد من البلديات، مؤكداً وجود معاناة كبيرة لدى المواطنين، لافتاً إلى أنه لم يحرر أيّ ضبط بحق البسطات على الإطلاق.

لا جديد يذكر ولا قديم يعاد

لطالما كان انتشار الفساد والجبايات إحدى أكبر المشاكل التي يواجها السوريون، الأمر الذي لم يعد خافياً على أحد، والمحافظة ليست استثناءً في ذلك!

فكثيرة هي النقاط التي تمت إثارتها خلال اجتماع مجلس المحافظة الأخير، وكثيرة هي الإدانات التي سيقت بحق القائمين على أمر الخدمات العامة في المحافظة، وبحق أجهزة الرقابة، وآليات المحاسبة على المخالفات.

فبحسب تصريحات أحد أعضاء مجلس المحافظة أيضاً «أن عدداً من محال الحلويات في منطقة الميدان يُتقاضى منها مبالغ مقابل إشغال الأرصفة، متسائلاً: أين الرقابة على الإشغالات والبسطات المنتشرة بكثرة في العديد من المناطق».

فانتشار المخالفات أصبح أوسع من أن يحصر، وفي العديد من المجالات، أحدها: إشغال الأرصفة التي لم تعد تتسع للمارة، بحيث أصبح تقريباً لكل مخالفة المبلغ المعلوم من الرشاوى بغية غض النظر عنها، حتى أصبح الأمر شبيهاً بدفع أجارات سنوية لإشغال الأرصفة والطرق العامة.

وقد طلب مجلس المحافظة من مديرية الأملاك إعداد مذكرة تفصيلية فيما يخص الأشغالات العامة والتجاوزات التي تقوم بها المحال بما في ذلك المولات، على أن يعد مقترحاً للموضوع يعرض على المكتب التنفيذي.

وكذلك جرى الحديث عن صيانة الشوارع وتزفيتها، وعن التأخر بالسكن البديل في مشروع «ماروتا سيتي»، وعن واقع الكهرباء، وغيرها الكثير من النقاط الأخرى.

تبرئة للذمة

ربما ما تم طرحه من قضايا قديمة مستجدة خلال الجلسة الأخيرة لمجلس محافظة دمشق مرتبط بحضور المحافظ الجديد لهذه الجلسة، فقد كانت فرصة لإعادة طرح الكثير من القضايا والمشاكل المزمنة دون حلول أمام المحافظ الجديد.

وربما أيضاً ارتباطاً بموعد انتخابات الإدارة المحلية الذي اقترب، كتبرئة للذمة ليس إلا!

يشار الى أن المحافظ توعّد أن يتم تنشيط جميع القطاعات وتعزيز الاستثمارات والتشدد بقمع المخالفات.

فهل سنرى متغيرات إيجابية تصب بمصلحة المواطنين في دمشق بعد كشف غير المستور أعلاه؟

موجة الحرّ «العربي» بأوروبا تفضح المبالغات بكفاءة الألواح الشمسية

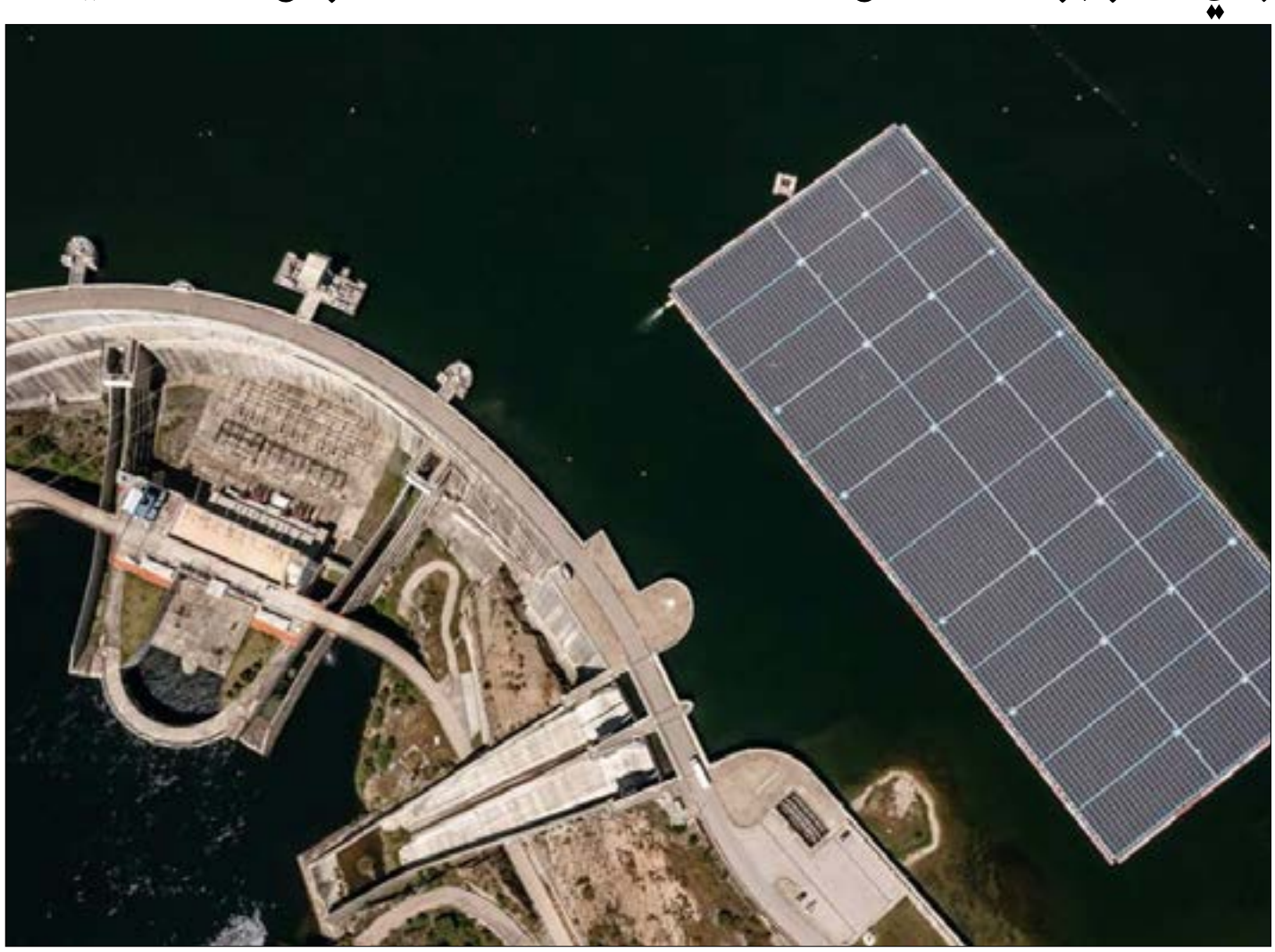

شهد الأسبوع الماضي موجة حرّ استثنائية في عدة مناطق في العالم كان من نتائجها في أوروبا انكشاف حقيقة علمية لم تكن معروفة كثيراً على نطاق واسع وهي أنّ كفاءة ألواح الطاقة الشمسية الشائعة لا ترتفع بل تنخفض مع ارتفاع درجة الحرارة فوق 25 درجة مئوية، وهي معلومة كانت «صادمة» لمعظم الناس، وخاصةً مع تضخيم أهمية الطاقة الشمسية في المزيج الطاقي الذي روّج له عبر سنوات من الشركات والحكومات وأحزاب «الخُضر»، وهي بروباغاندا كانت وما زالت معادية على نحوٍ غير عِلمي وغير مبرَّر لمزيج طاقي أكثر عقلانية تدخل فيه بشكل مهم الطاقة النووية وغيرها.

■ إعداد: د. اسامة دليقان

وفي بلادنا الدافئة والحارة تصبح لهذه المشكلة أهمية خاصة، ولا سيّما إذا علمنا أنّ كريس هيويت، الرئيس التنفيذي لشركة طاقة شمسية في المملكة المتحدة صرّح مؤخراً: «عليكم أن تتذكروا بأن الألواح الشمسية تعمل في جميع أنحاء العالم، والتقنية نفسها التي نركّبها على أسطحنا تُستخدم في مزارع الطاقة الشمسية في صحراء المملكة العربية السعودية»! ومع أنّ الطاقة الشمسية ليست الوحيدة التي تتأثر سلباً بارتفاع درجات الحرارة، لكن هذا لا يمنع من طرح تساؤل مهم: إذا كانت الألواح الشمسية كشفت عن نكسة في كفاءتها في بريطانيا خلال تعرّضها استثنائياً لحرٍّ «عربي»، أفلا يعني هذا بأنّ سوء كفاءتها يمثّل القاعدة وليس الاستثناء في بلادنا؟ مما يستدعي فتح تحقيقات علمية واقتصادية وحتى سياسية بسبب التضخيم والمبالغات والفساد بتجارة الألواح الشمسية وسماسرتها، وخاصةً عندما تصرف عليها أموال طائلة على حساب مشاريع طاقة وطنية أكثر كفاءة وثباتاً.

كان الكثيرون يعتقدون أن الحرارة الحارقة في الأيام القليلة الماضية ستكون ظرفاً مثالياً لأنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية، التي تحوّل ضوء الشمس مباشرة إلى كهرباء، لكن في 20 يوليو/تموز 2022، قالت الشركة البريطانية Solar Energy UK نقلاً عن بيانات من موقع Sheffield Solar PV Live إن توليد الطاقة الشمسية في البلاد «لبّى حوالي ربع احتياجات الكهرباء في المملكة المتحدة». وأضافت الرابطة التجارية أنه في غضون 24 ساعة «وفرت مجموعة الطاقة الشمسية حوالي 66,9 غيغاواط/ساعة، أو 8,6% [فقط] من احتياجات الكهرباء في المملكة المتحدة».

ونقلت جريدة ديلي ميل البريطانية عن خبراء، تحذيراتهم بأنّ لموجة الحر تأثيراً سلبياً على الطاقة الشمسية رغم زيادة ضوء الشمس، وخاصة على خلفية اندلاع حريق في مزرعة للطاقة الشمسية في «فيرووود دورست» مما أدى إلى إتلاف 81 ألفاً و400 لوح شمسي، حيث احترقت قطعة من العشب بمساحة 500 × 330 قدماً لمدة ثلاث ساعات في الموقع الذي تبلغ مساحته 113 فداناً.

ووفقاً للمجموعة التجارية المذكورة، يصل إنتاج الطاقة الشمسية في المملكة المتحدة إلى مستوى إنتاجه الأمثل عند درجة حرارة حوالي 25 درجة مئوية. وحذّر الخبراء من التأثير العكسي لارتفاع درجات الحرارة على توليد الطاقة الشمسية حتى بمقدار يعتبر في البلاد المتوسطية والإفريقية أمراً معتاداً وليس «شديد الحرّ»، حيث ذكروا رقم 32 درجة مئوية في بريطانيا الأسبوع الماضي بوصفه ذا تأثير سلبي على توليد الطاقة الشمسية، مما يطرح إشارة استفهام كبرى: إذا كانوا قد أقروا بالمشكلة عندما ارتفعت درجة الحرارة لديهم لتصبح شبيهة بما عندنا «في البلاد الدافئة والحارة» فلماذا يجرى ترويج وتسويق الألواح الشمسية بشكل مبالغ به في بلادنا؟

في حديثه إلى صحيفة ديلي ميل، قال البروفيسور أليستر بوكي أستاذ الإلكترونيات العضوية في جامعة شيفيلد ورئيس شيفيلد سولار: «الطاقة الشمسية تحب أشعة الشمس ولكنها لا تحب أن تكون ساخنة». مؤكداً: «نحصل دائماً على أفضل أداء في الربيع عندما يكون الهواء بارداً والسماء صافية حقاً». وأوضح أنه من غير المرجح أن نرى تحطيم أية أرقام قياسية في توليد الطاقة الشمسية هذا الأسبوع وذلك ببساطة لأن الجو حار جداً والألواح الشمسية أقل كفاءة في الحرّ. ويجدر بالذكر بأن درجة الحرارة وصلت في عطلة نهاية الأسبوع إلى 40 درجة مئوية في بريطانيا. وأضاف بوكي «لهذا السبب لا نرى أبداً ذروة الإنتاج في منتصف الصيف– ذروة الإنتاج الوطني دائماً ما تكون في أبريل/نيسان ومايو/أيار، عندما يكون الجو بارداً ومشمساً». وحجة باكلي مدعومة بالفعل بالرقم القياسي الحالي لتوليد الطاقة الشمسية في المملكة المتحدة، والذي يبلغ 9,89 غيغاواط وفقاً لشيفيلد للطاقة الشمسية والذي تم تحقيقه في 22 أبريل/نيسان 2021.

كيف تؤثر درجات الحرارة المرتفعة على الألواح الشمسية؟

على الرغم من أن الألواح الشمسية تمتص الطاقة من الشمس، إلا أن درجات الحرارة المرتفعة تجعلها أقل كفاءة. حيث تعمل الألواح الشمسية الكهروضوئية عن طريق امتصاص الطاقة الضوئية واستخدام الطاقة لإثارة الإلكترونات أو تنشيطها. ثم يتم إنشاء مجال كهربائي عبر طبقات السيليكون في الخلية الشمسية، مما يسمح للإلكترونات بالتدفق ككهرباء. وكلما زادت شدة الضوء، زاد تدفق الكهرباء.

تناقص كفاءة الألواح الشمسية مع حرارة فوق 25 درجة مئوية وتصل الخسارة 20% عند 65 درجة

ولكن كلما زادت سخونة اللوح الشمسي، زاد عدد الإلكترونات الموجودة بالفعل في حالة الإثارة قبل أن يضرب الفوتون، مما يقلل من كفاءته. وتؤدي درجات الحرارة المرتفعة أيضاً إلى زيادة المقاومة الكهربائية للدوائر التي تحوّل الشحنة إلى كهرباء.

هل حلّت المشكلة بالتصاميم الحديثة للألواح؟

على الرغم من تصميم الألواح الشمسية الهجينة الحديثة بحيث تعاني بدرجة أقل من الحرارة، لكنها لا تزال مع ذلك تفقد في الأيام الحارة 10% من كفاءتها التقديرية.

ولهذا السبب مثلاً فإنّ «كورنوال» هي أفضل مقاطعة للطاقة الشمسية من بين مناطق المملكة المتحدة، فهي موطن لأكثر من 8000 موقع شمسي. وهي تتمتع بأكثر من 15000 ساعة من أشعة الشمس سنوياً، ولكنها تظل عادةً باردة إلى حد ما مما يسمح للألواح الشمسية بالعمل بكفاءة.

ذكر أحدث تقرير عن اتجاهات الطاقة من وزارة الأعمال والطاقة والإستراتيجية الصناعية في المملكة المتحدة، أن توليد الطاقة الشمسية الكهروضوئية زاد بنسبة 21% عن العام الماضي. وكان هذا مدفوعاً جزئياً بزيادة في السعة بنسبة 2,2%، ولكن في الغالب بسبب 1,2 ساعة شمس إضافية في المتوسط يومياً– وهو أعلى معدل للربع الأول منذ عام 2003.

الطاقة الشمسية ليست الوحيدة المتأثرة بارتفاع الحرارة

شهدت موجة الحر الأخيرة أيضاً حوادث في محطات الطاقة النووية في أوروبا، ففي سويسرا تم تخفيض الإنتاج لمنع درجة حرارة النهر الذي يبرد المحطات من تعريض الحياة البحرية للخطر. وفي 18 يوليو، أفاد القسم الدولي لهيئة الإذاعة السويسرية، نقلاً عن الإذاعة العامة في البلاد SRF، أن محطة الطاقة النووية في بيزناو «خفضت عملياتها مؤقتاً» لوقف ارتفاع درجة حرارة نهر آري «إلى مستوى خطير على الأسماك».

وفي فرنسا تم إغلاق حوالي 30 مفاعلاً، أي أكثر من نصف أسطول المحطات النووية الفرنسية. ولكن معظمها أغلق للصيانة و12 لمشكلات التآكل، وقد تأثر البعض الآخر بالطقس، حيث تهدد درجات الحرارة القصوى قدرات التبريد للمحطات. مما تسبب بخسارة 5,3 مليار يورو في النصف الأول من العام، حيث توفر المفاعلات الفرنسية ما بين 60% و70% من احتياجات الدولة من الكهرباء، ولهذا السبب طرح وزير الطاقة تأميم ما تبقى من محطات نووية ما زالت غير مملوكة للدولة «تمثل 16% من كل المحطات» لإدراكها على ما يبدو أهمية السيطرة عليها وتشغيلها بشكل أفضل، ولا سيّما في ظل أزمة الغاز الأوروبية بسبب عقوباتهم على روسيا.

هل «زرع الصحارى» بالألواح الشمسية فكرة معقولة؟

يقول الخبراء إنّ درجة حرارة اللوح تحددها عدة عوامل: التسخين الإشعاعي الشمسي، ودرجة الحرارة المحيطة وتأثير تبريد الرياح. وفي حال وصلت الحرارة إلى 65 درجة تقدر خسارة الكفاءة بنسبة كبيرة جداً هي 20%. وهذا يعني بأنّ الخسارة بالكفاءة ستكون مهمّة أيضاً بدرجة حرارة الصحارى الساخنة التي قد ترتفع حرارتها عند ذروة منتصف النهار فوق 43 درجة مئوية.

الأزمات السياسية العراقية تتكرر والمطلوب: التغيير..

يدور العراق في حلقة مفرغة من الصراعات والأزمات بين قواه السياسية في الداخل حول تشكيل الحكومة ورئاستها منذ سنين تعود جذورها إلى احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في 2003 وما نتج عن ذلك من دستور ومنظومة محاصصة تسيّر البلاد، وما يجري مؤخراً من خلافات بين القوى لا يختلف بجوهره عن أي من خلافاتها السابقة، بل هو تكرار للتكرار نفسه بأسماء جديدة وقوى مختلفة عند كل عملية انتخابات وتشكيل للحكومة.

■ يزن بوظو

على الرغم من حسن نوايا البعض من القوى السياسية العراقية، إلا أن السير والعمل ضمن أطر المنظومة نفسها ودستورها يفرض وضعها بنفس الصف مع القوى الأخرى، حيث لا تختلف ضمنها القوى الماضية للعمل من أجل مصلحة البلاد عن تلك الماضية بالعمل لمصلحة جيوبها، ضمن إطار «المحاصصة» وطبيعة المواجهات الجارية، لتصبح مصلحة البلاد ورقة مساومة مساوية لأوراق الآخرين من الناهبين، وذلك فضلاً عن وجود الثالوث «شيعي سني كردي» الموجود في المنظومة ودستورها، بما يعيق العمل نحو «وحدة وطنية» حقيقية لمصلحة العراقيين شعباً وأرضاً.

الأزمة الأخيرة وتطوراتها

لم تكن الأزمة السياسية الأخيرة مفاجئة لأحد، والتي بدأت ملامحها مع فوز التيار الصدري بالانتخابات البرلمانية العراقية في 2021، لتشن القوى السياسية الأخرى وعلى رأسها «الإطار التنسيقي» حملة هجوم على الانتخابات وشرعيتها وصحّة نتائجها، مما عرقل خطوات تشكيل حكومة «أغلبية وطنية» كان ينادي بها التيار الصدري بعد عقد حوار سياسي.

ومع استمرار توتر الأوضاع، دعا زعيم التيار الصدري– مقتدى الصدر– كتلته البرلمانية في 12 حزيران إلى الاستقالة «تضحية من أجل الوطن والشعب لتخليصه من المصير المجهول» على حدّ قوله، وتحوّلها إلى مقاعد المعارضة «وإفساح المجال أمام الكتل البرلمانية الأخرى لتشكيل حكومة» ووافقت رئاسة البرلمان العراقي على استقالة الكتلة، وقد أثار هذا الأمر ردود فعل عديدة لدى العراقيين سواء من جمهور التيار الصدري أو غيره ممن كانوا يتأملون أن تتمكن القوى السياسية من تشكيل الحكومة.

مع استقالة الكتلة الصدرية، بات يمتلك «الإطار التنسيقي» أغلبية المقاعد البرلمانية، إلا أنه لم يتلق رسالة التيار الصدري بالشكل المراد منها: تنازل التيار الصدري بإرادته من أجل مصلحة البلاد، بمقابل تنازل من قبل القوى الأخرى أيضاً للهدف نفسه. بل اعتبر ذلك خطأ بمثابة نصر له بعد ضغوطه على التيار الصدري، وبدأ يستأثر بالبرلمان، ليعقد جلسات لوحده، ويخلص إلى ترشيح محمد شياع السوداني لرئاسة الحكومة، بوصفه مرشحاً معبراً عن كل الإطار وليس إحدى قواه فقط.

ليطلق هذا الأمر شرارة رد فعل لدى التيار الصدري بالتظاهرات والاعتصامات الكبيرة التي جرت في العاصمة بغداد إلى درجة دخول المتظاهرين إلى المنطقة الخضراء، التي تضم المقار الحكومية الأساسية في البلاد، واقتحام مجلس النواب وغيرها من الأحداث، رفضاً لترشيح السوداني، والذي يعني رفضاً لـ «الإطار التنسيقي» وما فعله بعد استقالة الكتلة الصدرية.

التيار الصدري والآخرون

يحاول التيار الصدري استمالة جميع القوى العراقية لعقد حوار سياسي تنتج عنه «حكومة اغلبية وطنية» بعيدة عن المحاصصة الطائفية، وتشكل هذه الخطوات الأخيرة له من الاستقالة إلى التظاهرات الكبيرة تكتيكاً مؤقتاً، برسائل عدة، أهمها: أن وزن التيار وتأثيره على العملية السياسية لا يقتصر على الوجود ضمن البرلمان نفسه ولا يقف عند مقاعده.

لكن لا يبدو حتى الآن أن القوى الأخرى تأخذ طلب وهدف الصدريين بعين الاعتبار حقاً، فبينما أظهر «الإطار التنسيقي» موقفه وهدفه بالتفرد بالعملية السياسية ضمن منطق المحاصصة نفسها، لدرجة دعوته جمهوره للتظاهر أيضاً بما يهدد بتفجير أزمة أكبر، طلب رئيس الحكومة المؤقتة مصطفى الكاظمي عدم إدخال حكومته ضمن الصراع الجاري داعياً للتهدئة، كما قامت بقية الشخصيات والقوى السياسية كرئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، وزعيم تيار الحكمة عمار الحكيم بالمثل من دعوات محايدة للتهدئة والحوار، بينما تستمر القوى في إقليم كردستان بالنأي بنفسها، وتصب اهتمامها على كيفية توزيع حصص الموارد وأرباحها.

وآخر ما حرر حتى لحظة كتابة المقال تراجع «الإطار التنسيقي» عن دعواته للتظاهر من أجل الحوار والحل السياسي على حد زعمه.

تتطلب المرحلة الراهنة في العراق وجود برنامج سياسي حقيقي يوضح جملة من المواقف المعبرة عن مصلحة البلاد والعباد ليلتف حوله العراقيين ويدفعون به نحو التنفيذ العملي

التغيير؟

من غير الواضح تماماً طبيعة خطة التيار الصدري واستراتيجيته بإلغاء منطق المحاصصة من البلاد، فمن الممكن قراءة سعيه بتشكيل حكومة أغلبية وطنية بوصفها خطوة أولى نحو تغيير الدستور، ومنه تغيير هذه المنظومة العراقية، إلا أن ذلك يفترض وجود أو إنماء نفس الهدف لدى القوى السياسية «التقليدية» الأخرى التي لاتزال تتحدث بالدفاع عن دستور البلاد والاستناد إليه في كل خطوة وإجراء سياسي تستخدمه كعصا لمصالحها الخاصة.

ومن زاوية أخرى، من الممكن قراءة السلوك الصدري بأنه يدفع نحو تعزيز الفرز ضمن هذه القوى على أساس مصلحة العراق وشعبه بالمجمل، وصولاً إلى فرط عقد التحالفات والائتلافات القائمة، وربما الأحزاب نفسها وانقسامها، وتشكيل جبهة وطنية متفقة على الهدف نفسه.

من جهة أخرى، تشكل الصفة الطائفية– الملازمة للتيار الصدري الذي تشكل على أساسها موضوعياً فيما مضى– تحدياً حقيقياً أمامه، ليتجاوزه في الحاضر أمام العراقيين تنفيذاً للهدف الوطني العام، والتي قد تفرض بدورها فرزاً ما بداخله أيضاً... فما تتطلبه المرحلة، والهدف– بالتغيير نحو دستور ونظام وطني غير تحاصصي– وجود قوة سياسية يتفق حولها العراقيون أنفسهم.

وذلك فضلاً أيضاً عن التحديات الإقليمية والدولية التي تدور في العراق أو حوله، وتؤثر عليه مباشرة وعلى رأسها العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية مع الغربيين والولايات الأمريكية تحديداً، والتوجه شرقاً وتطوير العلاقات مع روسيا والصين.

أي، وبشكل مختصر، تتطلب المرحلة الراهنة في العراق وجود برنامج سياسي حقيقي يوضح جملة من المواقف المعبرة عن مصلحة البلاد والعباد، ليلتف حوله العراقيون، ويدفعون به نحو التنفيذ العملي، أو ستبقى حلقة الأزمات السياسية تدور كما هي منتجةً توترات اقتصادية واجتماعية أكبر.

يبدو أن واشنطن بدأت بالتراجع تحت تهديد السلاح الصيني!

تشير بعض التطورات الأخيرة إلى أن رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي خضعت مع من تمثله داخل الولايات المتحدة لإرادة الصين، فعلى الرغم من أن احتمالات التصعيد لم تتلاش بعد، إلا أن جملة من المؤشرات تشير إلى احتمال انكفاءٍ أمريكي محرج، تلغى على إثره الزيارة المعلنة إلى تايوان.

■ علاء أبوفرّاج

بعد عدد من التصريحات المتخبطة، والتي لمّ تكن كافية لحسم زياراتها المعلنة إلى تايوان، نشرت رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي اليوم الأحد 31 تموز تغريدة في حسابها الرسمي على موقع تويتر بالإضافة لنشر خبر صحفي في موقعها الرسمي، لتقول بشكل غير مباشر، بأن تايوان ليست على قائمة محطات جولتها الآسيوية. وقالت بيلوسي: «أقود وفداً من الكونغرس إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ لإعادة تأكيد التزام أمريكا الذي لا يتزعزع تجاه حلفائنا وأصدقائنا في المنطقة. وسوف نعقد اجتماعات رفيعة المستوى في سنغافورة وماليزيا وكوريا الجنوبية واليابان، لمناقشة كيف يمكننا تعزيز مصالحنا وقيمنا المشتركة».

ما الذي يدفع بيلوسي للتراجع؟

انطلقت طائرة بيلوسي من الولايات المتحدة يوم الجمعة 29 تموز، وأشارت بعض التقارير الصحفية أن تايوان كانت على قائمة المحطات بصفة غير مؤكدة، فعلى الرغم من التقرير الذي قدمه البنتاغون لإيضاح مخاطر هذه الزيارة، وانخفاض الحماس الواضح في أجزاء فاعلة من إدارة الرئيس بايدن، إلا أن بيلوسي لم تلغ الزيارة رسمياً! وأبقت نوعاً من الغموض حول مصيرها. وهو ما نقل زمام المبادرة إلى الصين، والتي كرر مسؤولوها التحذيرات دون توقف منذ أعلن عن هذه الزيارة. لكن الأيام القليلة الماضية أظهرت تصعيداً متبادلاً بين بكين وواشنطن، إذ حرك الجيشان قطعاً عسكرية نوعية في محيط تايوان. فانطلقت حاملة الطائرات الأمريكية يو إس إس رونالد ريغان ومجموعتها الضاربة، بما في ذلك مدمرة صاروخية موجهة وطراد صواريخ موجهة من سنغافورة باتجاه مضيق تايوان، التي سرّبت استعدادات وتدريبات تجري في باطن الأرض، ظهرت فيها طائرات تايوانية يجري تحميلها بالذخائر الحية في خطوة غير مسبوقة. أما في الصين، فقد أعلن جيش التحرير الشعبي الصيني في تصريحات إعلامية «الاستعداد للحرب» وبدأت الصين بإجراء مناورات عسكرية شملت كل أنواع القوات، واستخدمت الذخائر الحية في بعضها، وأعلنت مصادر عسكرية صينية بأن المناورات ستجري على السواحل المقابلة لتايوان، وسيجري فيها محاكاة إنزال بري، وحذرت إدارة السلامة البحرية السفن من الاقتراب من مناطق العمليات حرصاً على سلامة حركة الملاحة، هذا بالإضافة لنشر أنباء تفيد بأن الصين تحرّك إحدى أهم سفنها الحربية المتخصصة بالتجسس ودعم وتوجيه الصواريخ البالستية باتجاه سواحل سريلانكا. هذه التحركات العسكرية بالإضافة لمضمون المكالمة التي أجراها الرئيس الصيني شي جين بينغ مع نظيره الأمريكي والتي حذره خلالها وعلى أعلى المستويات من «مخاطر اللعب بالنار» وما قد ينتج عن السلوك الأمريكي غير المسؤول، والمناقض للاتفاقات الموقعة بين البلدين. شكّلت هذه العناصر مجتمعة ارتباكاً أمريكياً واضحاً وانقساماً في طبيعة الخطوة التالية، وما أن بدأت تلميحات بيلوسي حول إلغاء الزيارة حتى ظهرت الصين بموقع المنتصر في هذه المناورة الخطرة.

ستسعى واشنطن وفي هذا الظرف بالتحديد لإلغاء الزيارة دون إعلان كما لو أن بيلوسي لم تذكر تايوان أصلاً

ما انعكاسات إلغاء الزيارة؟

لم يُعلن عن إلغاء الزيارة بشكل رسمي كما أشرنا سابقاً، لكن واشنطن وفي هذا الظرف بالتحديد ستسعى لإلغائها دون إعلان، كما لو أن بيلوسي لم تذكر تايوان أصلاً. فما جرى يعني أن الصين باتت قادرة على فرض سيطرتها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ إلى تلك الدرجة التي تدفع فيها واشنطن للتراجع. فعلى الرغم من أن القوات الأمريكية في آسيا ليست عاجزة عن إلحاق أضرار كبيرة في الجيش الصيني، لكنها وفي تقييم الوضع القائم ترى نفسها الخاسر الأكبر في أية مواجهة مسلحة مع الصين، فالأدميرال الأمريكي جون أكويلينو، الذي يرأس قيادة المحيطين الهندي والهادئ، قال منذ عدة أشهر: إن «الجيش الأمريكي في حاجة ماسة إلى قدرات إضافية من أجل عمليات فاعلة في المنطقة». ليصرّح رئيس هيئة الأركان الأمريكية مارك ميلي منذ أيام: إن «الصين أصبحت أكثر عدوانية في اعتراض الطائرات العسكرية، والقيام بمناورات جوية غير آمنة على مدى السنوات الخمس الماضية». وقدم بعض التفاصيل الإضافية في تصريحات صحفية مفادها بأن قدرات الصين العسكرية باتت أكثر حضوراً في المنطقة، وأن هذه القدرات تشكّل تهديداً حقيقياً على قوات الولايات المتحدة وحلفائها. كل هذا سيضيف فشلاً أمريكياً جديداً إلى القائمة التي بدأت تكبر يوماً بعد يوم.

تراجع تحت تهديد السلاح وانعكاساته!

ما أن تعود بيلوسي إلى بلدها لن نكون بحاجة إلى أي إعلان رسمي عن إلغاء زيارة تايوان. ولكن ما يثير الانتباه في كل ما جرى، هو أن انخفاض لياقة واشنطن السياسية والدبلوماسية في الكثير من الملفات، وكان آخرها زيارة بايدن إلى الشرق الأوسط، كان يعزى إلى تركيز الولايات المتحدة على الصين. لكن هذا الحدث يؤكد انخفاض لياقتها حتى في بؤرة تركيزها. فالصين أصرت منذ اللحظة الأولى أن وصول بيلوسي إلى تايوان سيعقبه رد فعل، وأكدت أن رد الفعل هذا سيكون عسكرياً وغير متوقع. فكفل التهديد الجدي أن تعيد واشنطن حساباتها لتُظهر أمام العالم أجمع انخفاض لياقتها العسكرية أيضاً. هذا الفشل يمثل تطوراً نوعياً في مسلسل التراجع الأمريكي، كونه ذا طابع عسكري مباشر من جهة، وكونه «المواجهة الأكبر» بين بكين وواشنطن منذ بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا من جهة أخرى، بعد أن كان البعض يظن أن واشنطن ستكون أكثر قدرة على الحركة في آسيا بعد أن تدخل روسيا في مواجهات ساخنة في أوروبا. تداعيات هذا التراجع ستكون ذات صدى كبير داخل الولايات المتحدة، فما جرى يعد بمثابة صب الزيت على نار الانقسام الملتهبة، وقد بدأ ترامب بالفعل في استغلال ما جرى، مما سيكون له أثرٌ واضح في الانتخابات النصفية القادمة، وفي المقلب الآخر من العالم ستنظر إليها الدول المحيطة بالصين بشكل مختلف جداً، وتحديداً أولئك المنخرطين في تحالفات عسكرية مع واشنطن.

منظمة شانغهاي للتعاون: توسيع استخدام العملات الوطنية في التجارة

عقدت منظمة شانغهاي للتعاون اجتماعاً لوزراء خارجية دول أعضائها في العاصمة الأوزباكستانية طشقند، يوم الجمعة 29 تموز، أعلن خلاله عن عدة مواقف وإجراءات جديدة.

■ حمزة طحان

أكدت المنظمة خلال اجتماعها استلامها طلباً رسمياً من بيلاروسيا لانضمامها كعضو كامل العضوية، وأكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال مؤتمر صحفي له عقب الاجتماع وجود إجماع على قبول انضمام بيلاروسيا، كما صرح جملة من المواقف كان من بينها تأكيد دعم المنظمة بأعضائها لسياسة الصين الواحدة بما يتعلق بتايوان، كما كان ملفتاً إشارته إلى أن المنظمة تخلو من سياسة فرض نهج محدد على الآخرين، كما يجري في حلف شمال الأطلسي، ومنع تشكيل عالم أحادي القطب.

من جهة أخرى، عقد وزيرا خارجية الصين وانغ يي، وروسيا سيرغي لافروف، اجتماعاً ثنائياً لهما على هامش اجتماع المنظمة يوم الخميس، أكدا به تطور العلاقات الثنائية بين البلدين، وجاء في بيان للخارجية الروسية حول الاجتماع الثنائي: «قدم الوزيران تقييماً إيجابياً للحالة الراهنة للعلاقات الروسية الصينية، التي تستمر في التطور بشكل ديناميكي في ظل الوضع الجيوسياسي المعقد» وأشار الوزيران بناء على البيان إلى مساهمة البلدين «البناءة والمهمة في عملية الحفاظ على السلام والاستقرار، وضمان التنمية الاقتصادية في أوراسيا». إلا أن الإعلان الأهم حول المنظمة كان تصريح لافروف: «ستتبنى قمة منظمة شانغهاي للتعاون اتفاقية لتوسيع استخدام العملات الوطنية في التجارة المتبادلة».

وهو ما يعني ضربة أخرى للهيمنة الغربية والأمريكية في المنطقة الأوراسية، ومعها المزيد من الإضعاف لعقوباتها وتأثيراتها على دول المنطقة، وذلك فضلاً عن تمتين وتقوية اقتصادات هذه الدول وعملاتها المحلية والتعاون فيما بينهم، فالحديث هنا يدور عن اقتصاد المنطقة ككل بوصفه الأكبر والأسرع نمواً عالمياً بلا منازع، حيث يضم الصين والهند وروسيا مجتمعين فضلاً عن كافة الدول الموجودين في المنظمة.

يضاف إلى ذلك تعزيز التبادل بالعملات الوطنية بين دول البريكس والاتحاد الأوراسي، فضلاً عن التطورات الثنائية التي تجري تدريجياً في الإطار نفسه بين روسيا أو الصين أو الهند مع دول أخرى بما فيها منطقة الخليج العربي ليكون هذا الأمر بمثابة كتابة «نعوة» الدولار الأمريكي.

هل بدأت مرحلة تهديد بن سلمان بالفعل؟

في الوقت الذي يحاجج البعض حتى اللحظة، حول أن زيارة بايدن إلى السعودية لم تفشل، ويبحثون عن أدلة تدعم هذه الفكرة في أكوام خيبتهم، يبدأ البعض الآخر برصد سلوك آخر تقوم به واشنطن، وهو وعلى الرغم من خطورته إلا أنه دليل دامغ على الفشل الذريع للزيارة المذكورة!

■ عتاب منصور

إذا قلنا جدلاً: إن إدارة بايدن وضعت سلسلة من السيناريوهات لنتائج «قمة جدّة» فلابد أنها وضعت سيناريو مخصص للتعامل مع فشل الزيارة، ولا يعد مستبعداً القول بأن بعض الرؤوس الحامية في واشنطن ترغب في تحميل بن سلمان مسؤولية هذا الفشل، بل الأكثر من هذا ترغب في معاقبته على هذا. فبن سلمان وبعيداً عن تقييم أدائه السياسي في مجمل القضايا، إلا أنه رأى مصالحه في مكان مختلف عن رغبات الولايات المتحدة، التي من شأنها توريط السعودية في مشاكل سياسية واقتصادية وأمنية خطيرة. ويمكن القول: إن مرحلة التهديدات المبطنة لابن سلمان بدأت بالفعل! فقد نشرت مجلة «إيكونوميست» في 27 تموز 2022 مقالاً مطولاً تحت عناوين «محمد بن سلمان: طاغية في الصحراء» أعادت من خلاله استعراض الكثير من القضايا مثل: التشكيك في شرعية ولاية بن سلمان للعهد، وإعادة سرد تفاصيل تخص تلك المرحلة بالتحديد، ولا تنسى المجلة التذكير بأن بن سلمان يعد بالفعل أحد أفراد الأسرة الحاكمة، لكنه فردٌ من 15 ألف فرد ينتمون إلى نفس «العائلة»! المثير للانتباه أكثر أن الـ «إيكونوميست» ربطت بين بن سلمان وصدام حسين 3 مرات في هذا المقال المطول، وبدأت هذه الإشارات منذ السطور الأولى حين نقلت عن أحد المقربين من الأسرة الحاكمة، أن بن سلمان لم يكن طفلاً محبوباً في صغره وكانوا يلقبونه بصدام حسين! ليتوالى ذكره لاحقاً في متن المقال، الذي حاولت الصورة المرافقة له إرسال رسالة واضحة! تعبّر «المنابر الإعلامية» في كثير من الأحيان عن أفكار تدور برؤوس أصحاب القرار السياسي، الذين يستخدمون هذه المنابر لإرسال رسائل موجهة، وبرهنت هذه الطريقة فاعليتها تاريخياً. فهل ينطبق هذا التفسير على ما جاء في المقالة المذكورة؟ هل ترسل بعض النخب الأمريكية رسالة إلى بن سلمان لتذكره بمصير صدام حسين؟ ربما يكون هذا صحيحاً، لكنه يطرح في الوقت نفسه سؤالاً آخر: هل تستطيع واشنطن اليوم فرض ما تريد كما كانت تفعل منذ عقدين من الزمن؟

الصورة عالمياً

• بلغ إجمالي الدين العام للحكومة البريطانية 2,3 تريليون جنيه إسترليني «2,8 تريليون دولار» في نهاية الربع الأول من العام، وهو ما يعادل 99,6% من الناتج المحلي الإجمالي.

• قال وزير الخارجية الروسي: إن شركاء روسيا في إفريقيا يدركون ما يحدث، ويعرفون ما يقوم به الغرب لبناء عالم أحادي القطب ومنع تشكل نظام عالمي ديمقراطي جديد.

• أعلن عمدة نيويورك، إريك آدامز، عن بداية أزمة حادة في الولايات المتحدة، قائلاً: «وول ستريت تنهار ونحن في أزمة مالية لا يمكن أن تتخيلها».

• قرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أمس رفع سعر الفائدة بمقدار 0,75 نقطة أساس وذلك لمكافحة التضخم، وأشار رئيس المجلس جيروم باول إلى أن التضخم في الولايات المتحدة مرتفع للغاية.

• دفع ارتفاع درجة حرارة الطقس، شركة الكهرباء الفرنسية إلى إيقاف أجزاء من المفاعلات في محطات الطاقة النووية في البلاد، مما سيؤدي إلى انخفاض الانتاج 50%.

• رد حزب العمال التونسي على تصريحات وزير الخارجية الأمريكي حول إقرار دستور جديد في البلاد، بأن الامبريالية ليست مؤهلة لتقديم دروس في الديمقراطية وحقوق الإنسان لأيّ كان.

حكومات أمريكا اللاتينية «اليسارية»

على طول أمريكا اللاتينية، أدّت سلسلة من الانتصارات الانتخابية اليسارية الحديثة إلى مقارنات مع «المدّ الوردي» في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. لكنّ المدّ الوردي تزامن مع طفرة في السلع العالمية، أمّا اللحظة الحالية فتتزامن مع أزمات عالمية ومع الدفع تجاه تقليص الكربون، الأمر الذي يستدعي الانتباه لكون المواد الأولية اللازمة للتحول نحو تقليص الكربون موجودة بأغلبها— وأشهرها الليثيوم للبطاريات— في المنطقة. كيف تتعامل الحكومات اليسارية مع هذه المسألة؟

■ مجموعة من الباحثين
ترجمة: قاسيون

هذا المقال ملخص لحوار بين مجموعة من الباحثين: ميغيل سيرفانتس، ومارتين أوبايا، وثيا ريورفرانكوس، وأليكس يابلون، حول تعامل الحكومات اليسارية الجديدة مع الموارد في أمريكا اللاتينية.

أعلن الرئيس المكسيكي بالفعل تأميم مخزون الليثيوم المكسيكي في نيسان، بينما أعلن الرئيس الكولومبي موقفاً مناهضاً لتكنولوجيا التكسير أثناء إعلانه عن دعم الاستثمار في التحوّل الأخضر. نتج جدال حامي الوطيس بما يخص دور الدولة في تطوير الموارد، واستعمال ريع الموارد في إستراتيجية التطوير الوطني، والضرر البيئي والاجتماعي للتعدين على المجتمعات المحلية، خاصة مجموعات السكان الأصليين والسكان من أصل إفريقي.

في أمريكا اللاتينية، أدى الطلب المتزايد على المعادن مثل الليثيوم والنحاس إلى زيادة طموح الجيل الجديد من القادة السياسيين اليساريين المتحمسين لتأكيد السيادة على الموارد الطبيعية، مع انقسام الجمهور الداعم لهم حول كيفية تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئات المحلية. في الآونة الأخيرة كمثال، اهتزت صناعة النحاس الرائدة عالمياً في تشيلي على إثر إضرابات تلت إعلان الرئيس اليساري بوريك نيته إغلاق المصهر المملوك للدولة بسبب مخاوف من الانبعاثات الضارة بالبيئة.

المشكلة الأخرى التي يتعين على اليساريين الجدد في أمريكا اللاتينية أن يتصدوا لها: التنافس الجيوسياسي بين الولايات المتحدة والصين والذي قد يجبر الحكومات أحياناً على اتخاذ صف. ففي المكسيك كمثال، تراجع الرئيس أوبرادور عن إعلان جريء بشأن تأميم رواسب الليثيوم في البلاد بعد خوض صراعات ناجمة عن التنافس الإستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة التي تضغط، حيث إنّ شركات التعدين الصينية كانت قد حصلت بالفعل على امتيازات لاستخراج الليثيوم في المكسيك.

في قطاع الليثيوم كمثال، هناك أدوار مختلفة يتمّ تصورها لتلعبها الدولة مختلفة عن الاستكشاف والملكية. يشمل هذا البحث والتطوير والترقية وتنسيق سلاسل القيمة. الهدف اليوم لدى الحكومات اليسارية وضع الدولة في دور تنسيقي رئيسي جنباً إلى جنب مع الاستثمار الخاص الحالي أو المحتمل لتوجيه القطاع ناحية الاهتمام المجتمعي أو زيادة فائض القيمة أو تحفيز الانتقال إلى طاقة نظيفة.

إستراتيجيات مختلفة

إن أخذنا الليثيوم كمثال، فهناك إستراتيجيات مختلفة تخصّ الليثيوم في المنطقة. أحد الأشكال القريبة من التأميم الكلاسيكي هي في بوليفيا: تملك الدولة الموارد ولدى شركة عامة احتكار استغلاله. في شكل آخر بعيد عن الكلاسيكي هو الأرجنتين: لا تزال مقادة من السوق، والدفع الوحيد نحو التأميم هو فقط قول شركة النفط العامة بأنّها تريد الدخول في تجارة الليثيوم. تشيلي أخذت خطاً وسطاً: لا يزال من المبكر حسم ما سيحدث هناك، ولكن يرى أوبايا بأنّ تشيلي ستنشئ شركة ليثيوم عامة وستسير أكثر في إنشاء مشاريع مشتركة مع الشركات الخاصة من أجل تحقيق سيطرة أمثل على الموارد. لكن الشيء الأهم أنّهم لا يملكون الموارد الكافية ليبدؤوا بها دون الاستعانة بأحد.

المشهد العالمي الجديد، والدفع البيئي وإزالة الكربون، زوّدا الدولة بآراء جديدة. في الأرجنتين كمثال، أحد الآراء أن تلعب الدولة دور الرائد في التحول إلى الطاقة الخضراء بوصفها موردة للمعادن الخام، لهذا عليهم أن يزودوا العالم بهذه الموارد بأقصى سرعة قبل أن تزول الفرصة. هناك رأي آخر أنّ عملية تحويل الطاقة على هذه الشاكلة هي عملية غير عادلة، فهي تفيد بشكل رئيسي دول الشمال العالمي على حساب الدول صاحبة الموارد، ولهذا على الأرجنتين أن تعتمد إستراتيجية السيطرة على الموارد الضرورية. الرأي الثالث يذهب إلى أنّ عملية استخراج الموارد ليست كافية، فعند الحديث عن الليثيوم، يجب أن نقوم بتصنيعه وليس استخراجه وتوريده فقط، وأن تنتج الأرجنتين البطاريات بشكل مباشر.

المحور هنا هو دور الموارد الوطنية في التنمية الاقتصادية، ثمّ دور الدولة في تلك الإستراتيجية بالذات. لدينا مثال هنا شركة كوديلكو للنحاس، وهي الشركة الوطنية الرائدة في تشيلي. ساهمت الشركة المملوكة للدولة بإنتاج الموارد الطبيعية التي ساهمت في التنمية، من منظور الاقتصاد الكلي على الأقل، وكذلك توفير موارد أجنبية للبلاد. في حالة الأرجنتين، لا تزال التجربة متواضعة: شركة النفط ساهمت في تنمية موارد النفط في الماضي، لكن تمّت خصصتها قبل أن يعاد تأميمها من جديد، فعادت لتساهم في تنمية موارد غير تقليدية. التجارب متنوعة وتعتمد على حالة كلّ بلد.

كلما كنت أقرب في ربط أساسك المالي بالأسواق المتقلبة زادت خسارتك عندما يكون هناك انهيار سلعياً ممّا يجبرك على اللجوء لتطبيق التقشف

يستحق ما قالته ثيا الاهتمام، فممارسات «العدالة» بالنسبة للبيئة والمجتمع والسكان الأصليين يجب أن توضع محل نقد عند الحديث عن أيّة تنمية للموارد، سواء أكانت التنمية عامة أم خاصة. فعند الحديث عن الاقتصاد الكلي يمكن أن نسأل: ما مقدار مساهمة تنمية الموارد في الإيرادات الاقتصادية الإجمالية للدولة؟ وما الذي تمّ إعادة استثمار هذه الإيرادات فيه؟ هل ساهمت إعادة الاستثمار في المؤشرات التنموية مثل الخدمات الاجتماعية العامة أو نمو الوظائف؟ هل ساهمت ملكية الدولة في التنويع الاقتصادي وتطويره؟ الإجابات عن هذه الأسئلة ليست واحدة في جميع دول أمريكا اللاتينية، وهذا لا ينبع فقط من مشكلات ارتبطت بملكية الدولة، بل بقيود فرضها النظام الاقتصادي العالمي.

هناك موقف كان على الحكومات اتخاذه من الاعتماد على رأس المال الأجنبي والبنى السوقية قيّد عمل الدولة. كان هناك فشل في التنويع المحدود للاقتصاد، وكذلك محدودية القيمة الزائدة في سلسلة التوريد. لا تمتلك العديد من الدول البترولية مصافي لتكرير النفط، ما عنى عدم وجود قيمة زائدة في سلسلة التوريد، ناهيك عن التنويع. استمرّت الحكومات بالاعتماد على هيكل السوق الكلي حتّى لو قلصوا الاعتماد على رأس المال الأجنبي المباشر. لهذا فتأثير تقلّب أسواق السلع الأساسية هو عميق جداً على الأساس المالي للدول في أمريكا اللاتينية. كلما كنت أقرب في ربط أساسك المالي بالأسواق المتقلبة، زادت خسارتك عندما يكون هناك انهيار سلعياً، ممّا يجبرك على اللجوء لتطبيق التقشف.

الليثيوم ومرحلة فارقة

أجبرت أزمات الحكم ووضع التجارة الدولية

ومواردها الإستراتيجية في عالم اليوم

وأعباء الديون الحكومات اللاتينية اليسارية على التعايش مع الحلول السوقية. لكن نحن اليوم في مرحلة فارقة، خاصة عندما نتحدث عن الليثيوم. مثلما نشأت شركة بيميكس للنفط من سياسات التأميم، سيكون هناك شركة للدولة من أجل الليثيوم، لكن لم يتم دمجها بعد. عدّل الرئيس المكسيكي أوبرادور القانون وحصل على موافقة الكونغرس، لكن لا يزال علينا أن نرى كيف سيتم التعامل مع الأمر في ظلّ الاقتصاد المعاصر. جيل الحكومات اليسارية اللاتينية متحالف بعمق مع حركات السكان الأصليين الذين يناهضون بشكل هائل النهج «الاستخراجي الصلب» الذي يهدد بيئاتهم المحلية. قد يكون هذا الأمر واضحاً في استخراج النفط، ولكن هل هو بهذا الوضوح في قطاع الليثيوم؟

في الماضي نشبت صراعات كبيرة في المعسكرات المؤيدة للاستخراج والمناهضة له. لكن بالبناء على الأحداث الأخيرة في تشيلي والإكوادور وكولومبيا، يرى البعض بأنّ هناك وعياً جديداً يحكم عمل المعسكرين ويقلل من وضوح الفوارق بينهما. هناك اليوم إدراك لمدى خطورة وجود اليمين في السلطة، وبات اليسار يخشى أن يؤدي تشرذمه إلى إيصال هؤلاء اليمينيين. تقول ثيا بأنّ الوضع في المكسيك قد يكون مميزاً، ولكن في تشيلي وكولومبيا وفي الإكوادور، هناك اعتراف عام بالمخاوف البيئية لحركات السكان الأصليين. لهذا فالمعسكران المؤيد للنزعة الاستخراجية والمناهض لها يجدان اليوم طرقاً لاحتواء بعضهما البعض.

فيما يخصّ الليثيوم، قد يكون تدخل الدولة في سلاسل التوريد عبر عدم الاعتماد على الاستخراجية فقط والسعي لترقية مساهمتها في خلق القيمة الزائدة، أحد الحلول التي تولد نزاعات أقل مع مجتمعات الخطوط الأمامية «السكان الأصليين»، حيث يحمل هؤلاء نظرة إيجابية لهذه المقاربات. لكن يبقى هناك جانب سلبي أنّ شركات التعدين توضع في جو أنّها بعملية تعدين الليثيوم تقوم بمكافحة الآثار البيئية الضارة، ولهذا عليها القيام بها بغض النظر عن المقاومة التي تواجهها.

في الأرجنتين كمثال، هناك إجماع ما بين اليمين واليسار على أنّ الليثيوم واستخراجه هو أمر إستراتيجي للبلاد بغض النظر عن أيّة مقاومة. الفارق أنّ خطاب اليسار متركز أكثر حول القيمة الزائدة ومنح دور إستراتيجي أكبر للمجتمع العلمي وخلق إمكانات أكبر مرتبطة بهذه الموارد. في الحكومة الأرجنتينية ذات الميل اليساري هناك مجموعتان رئيسيتان: الأولى حساسة بشكل أكبر تجاه القضايا البيئية، والثانية تؤيد عمليات استخراج أكبر بكثير وتعتمد بشكل رئيسي في جدالها بأنّ نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي هو ذاته الذي كان قائماً في عام 1974. من الناحية السياسية، فالإلحاح في كيفية الحصول على قطع أجنبي من تصدير هذه الموارد هو أولوية للجميع ويوجد إجماع واسع عليه.

مسألة الموازنة بين التنمية وحماية البيئة شديدة الحساسية في أمريكا اللاتينية. كمثال، رأينا أنّ مجموعات الحفاظ على البيئة في بوليفيا متضايقة من حكومة مورايس، فهي تعتبرها قد بالغت في استغلال الموارد الطبيعية. لكنّ الحكومة ترى بأنّ عليها أن تتعامل مع الإلحاح الاقتصادي وهو من منظورها أكثر أهمية في هذه المرحلة من الحاجات البيئية. ينذر هذا أحياناً تحالفات اليسار بالخطر.

التنافس الإستراتيجي العالمي

أجبرت «صدمات السلع» الكثير من الشركات الكبرى إلى التكامل الهرمي لإمدادات الموارد الطبيعية، لا سيما في حالة الليثيوم. لنأخذ شركة تيسلا كمثال، فهي تتخذ إجراءات استثنائية لتأمين احتياطات هائلة من الليثيوم، وهذا يعني أن جيلاً جديداً من الشركات الكبرى الفاعلة سيكون لها مصالح في الموارد الطبيعية التي تقع في صميم إستراتيجيات التنمية الاقتصادية الوطنية. لكن كيف يمكن للحكومات الوطنية أن توازن بين رغبتها في جذب الاستثمار والخبرة الأجنبية، مع التاريخ المضطرب للشركات متعددة الجنسيات والأمريكية في المنطقة؟

لكنّ البعض لا يرى بأنّ هذه مشكلة تواجهها جميع الدول. يقول أوبايا بأنّه لا يوجد مثل هذه المشكلة في الأرجنتين لكون السوق مفتوحة للشركات الأجنبية، والشركات العاملة في القطاع تنشئ في بعض الحالات مشاريع مشتركة مع شركات التعدين. كما يقول بأنّه في حالة تشيلي لن يكون هناك تضارب في حال أنشأت الحكومة شركة عامة لليثيوم، حيث الفكرة الرئيسية أن تقوم أيّة شركة أجنبية تعمل في القطاع بإنشاء مشاريع مشتركة مع الشركة العامة، بحيث تبقى الشركة العامة هي القوّة الأكبر في المشروع.

لكنّ التنافس الإستراتيجي العالمي بين الولايات المتحدة والصين يخلق مشاكل لبعض الدول. ففي المكسيك، حيث تقوم الشركات الصينية أيضاً بالسعي لتأمين إمدادات ليثيوم موثوقة، نجد التضارب مع الشركات الأمريكية بشكل خاص، حيث تعتبر الولايات المتحدة بأنّ الليثيوم يدخل ضمن سياستها الأمنية والدفاعية. قد يمثّل الليثيوم فرصة للمكسيك، لكنّ القانون المعدل مؤخراً يخضع للمراجعة في المحكمة العليا المكسيكية، فقد قامت عدّة جهات بالطعن فيه على أساس مخالفته الدستور المكسيكي والاتفاقيات التجارية الموقعة من قبل المكسيك.

إذا ما تحدثنا عن تشيلي والأرجنتين، وهما بالفعل منتجان كبيران لليثيوم، فما الذي سيعنيه بالنسبة لهما أن تتنافس شركات تيسلا الأمريكية وفولكسفاغن الألمانية وبي. واي. دي الصينية على الاستثمارات؟ أحد الخيارات هو تفضيل اتفاقيات الشراء المضمونة طويلة الأمد التي تعني الاتفاق بشكل مباشر مع شركات التعدين في البلاد. الخيار الثاني أكثر غرابة بالمعنى المعاصر: التكامل الهرمي المباشر، حيث تقوم الشركة الراغبة بالدخول في ملكية مشتركة لأحد المناجم مع الشركة الوطنية.

من حيث المبدأ، كلّما زادت تدفّق المشترين الخارجيين زاد الطلب وارتفعت الأسعار، وهذا جانب إيجابي بالنسبة للبلاد. لكنّ البعد الجيوسياسي قد يكون معقداً أحياناً. أعلنت كلّ من الولايات المتحدة وأوروبا بأنّ الليثيوم معدن إستراتيجي هام، وبأنّهما سيعملان على تحفيز الإنتاج داخل حدودهما. إنّ دول الشمال اليوم تتبع إستراتيجية التنمية ذاتها المتبعة في الجنوب العالمي فيما يخص الليثيوم، وتريد أن ترتقي في سلاسل القيمة ولهذا تقاتل من أجل الحصول على الاستثمار من كوريا واليابان والصين لبناء شركات بطاريات لديها. يعني هذا أنّ الجنوب العالمي عموماً، وأمريكا اللاتينية من ضمنه، قد يجد نفسه فجأة في منافسة مع بلدان تتمتّع بمكانة جيدة للغاية من حيث علاقتها مع الشركات متعددة الجنسيات.

ضمن هذا التعقيد الجيوسياسي: هل تبقى تشيلي والأرجنتين في المرتبة الثانية والثالثة على لائحة إنتاج الليثيوم، أم أنّهما ستفقدان موقعهما لصالح البرتغال والمكسيك؟ رغم أنّ البعض يقلل من هذه المخاوف، لكن بالتأكيد على الحكومات اليسارية في أمريكا اللاتينية أن تأخذ باعتبارها أنّها بحاجة لقفزات نوعية في التطوير التكنولوجي لقطاع الليثيوم، ولهذا تحتاج إلى تحالفات مع شركات أجنبية قادرة على تحقيق قفزات نوعية في هذا التطوير.

قد يكون الحياد الإستراتيجي هنا صعب التحقق. فإذا ما أخذنا المكسيك والأرجنتين كمثالين مختلفين تماماً قد يمكننا رسم صورة تخيلية واقعية للمستقبل.

كانت الولايات المتحدة هي المستثمر الرائد لإنتاج الليثيوم في الأرجنتين وفي المنطقة عموماً، لكن في السنوات الأخيرة تبنّت الصين إستراتيجية أكثر فاعلية وهي اليوم تسيطر على عدد من توريدات الموارد الأرجنتينية. من المحتمل أن نرى في المستقبل بأنّ الشركات الصينية قد سيطرت على غالبية إنتاج الليثيوم في الأرجنتين.

من جهة أخرى تختلف المكسيك بذلك عن جميع بلدان أمريكا اللاتينية، فالولايات المتحدة هي شريكها التجاري الرئيسي، وهي مندمجة بالفعل في شبكة إنتاج السيارات في أمريكا الشمالية، ومن هنا يمكن الاعتقاد بأنّ منتجي السيارات في أمريكا الشمالية يعتمدون على الليثيوم المكسيكي. من جهة أخرى تمّ منح الشركات الصينية امتياز استغلال الليثيوم لثلاثين عاماً في المكسيك، لكن هل ستتمكن المكسيك من البقاء حيادية؟ سيكون من الصعب على المكسيك أن تبقى حيادية، وسيكون عليها– هي وبقيّة الدول التي قد تجد نفسها أمام العقوبات وقوانين منع التعامل مع شركات محددة– أن تواجه عواقب أيّ خيار تختاره على استثمارها لمواردها من الليثيوم وغيره من المعادن الهامة.

كانت الولايات المتحدة هي المستثمر الرائد لإنتاج الليثيوم في الأرجنتين وفي المنطقة عموماً لكن في السنوات الأخيرة تبنّت الصين إستراتيجية أكثر فاعلية وهي اليوم تسيطر على عدد من توريدات الموارد الأرجنتينية

■ بتصرّف عن:
https://www.phenomenalworld.org/interviews/resource-nationalism/

أدوات السيد «أدولف» غوغل

تتجاوز حدود الهيمنة عند السيد «أدولف» غوغل الحدود السياسة والعسكرية التقليدية. وتصل إلى أكثر من 3 مليارات إنسان حسب إحصائية شهر أيار 2022. أما أشهر أدوات السيد «أدولف» غوغل صاحب شارب «توث براش» الإلكتروني الجديد، فهي سياسية محرك البحث.

■ آلان كرد

أداة الهيمنة والتضليل

وهنا الأداة التي يتحكم عبرها السيد «أدولف» غوغل في الوصول إلى المعلومات الإعلامية والثقافية، وفي الهيمنة على فلاتر الرقابة الإلكترونية وتدفق المعلومات، إذ تظهر المعلومات التي تسمح بها السياسة الأمريكية في النتائج الأولى.

على سبيل المثال، عند البحث عن الضغوطات التي يتعرض لها الكتاب والعلماء الصينيون في الولايات المتحدة «وهي موجودة ويمكن البحث عنها باستخدام محركات البحث البديلة»، تظهر مواد تتهم الصين بأشياء تثير الضحك: الحزب الشيوعي الصيني يهدد الحرية الأكاديمية في الجامعات الأمريكية ولكن الجامعات الأمريكية لن ترضخ للحزب الشيوعي الصيني! وكأن هذا الحزب هو الحزب الحاكم في الولايات المتحدة الأمريكية. بل وأثيرت ضجة كبيرة حول الموضوع عندما طلبت وزارة الخارجية الأمريكية دراسة «التأثير السلطوي الصيني على الجامعات الأمريكية». بينما كانت هذه المواد التي قدمها السيد «أدولف» غوغل للتغطية على مواد أخرى مثل تعرض الطلاب الصينيين للضغوطات والتوقيف والاستجواب من قبل دوائر الحكومة الأمريكية.

وفي مثال آخر، عند البحث عن فيلم سينمائي صيني أو روسي أو سوفييتي، يتدخل السيد «أدولف» غوغل في خيارات المستخدمين، ليروج لأفلامه هو عن الصين وروسيا والاتحاد السوفييتي. أما عن عدد هذه الأمثلة فهي كثيرة إلى درجة يصعب إحصاؤها. فعند البحث عن أفلام حول معركة ستالينغراد، يقحم السيد «أدولف» غوغل في النتائج فيلماً يمجد الغزاة النازيين في ستالينغراد ويظهرهم بمظهر الضحية، فيقلب بالتالي كل الصورة التاريخية رأساً على عقب.

وكان للسيد «بينيتو» فيسبوك مشاكل مشابهة، فوضع عبارة وإشارة: جهة إعلامية خاضعة لسيطرة الصين، أو جهة إعلامية خاضعة لسيطرة روسيا. وذلك أمام كل منشور يظهر على الصفحات الرسمية لوسائل الإعلام الصينية أو الروسية على منصة فيسبوك الزرقاء شكلاً والسوداء فعلاً. ويزداد تدخل السيدين «أدولف» غوغل و«بينيتو» فيسبوك في خيارات المستخدمين إذا ما كان الأمر يتعلق بالنصر على الفاشية، فعند البحث عن فيلم سينمائي عن تلك المرحلة، يقحم السيدان الحديثان بين خيارات المستخدمين أفلاماً تمجد الجنود النازيين وتظهرهم كضحايا، بينما يجري تصوير ضحايا النازية كمجرمين. وبشكل خبيث، يتسلل السيد الجديد «أدولف» غوغل إلى الجمهور بهدف الهيمنة، وتضليل العقول والتلاعب بالوعي بمختلف الأساليب.

تقف آلاف المواقع الإلكترونية التي قد تبدو محايدة للقارئ ولكن ادعاء الحياد هذا سرعان ما يغوص في الوحل عند المحطات السياسة المفصلية

تقرير صحيفة أمريكية

نشرت جريدة usatoday في وقت سابق تقريراً يتهم غوغل ويوتيوب بتشجيع التطرف وإنشاء خوارزميات تساعد في تجنيد المتطرفين. وبشكل خاص منصة يوتيوب التي صنفت كأكبر منصة تشجع الناس على التطرف من خلال توجيه المستخدمين عبر الخوارزميات إلى محتوى يشجع على التطرف.

وكعادة الإعلام الأمريكي، لم يخرج هذا التقرير من التوصيفات الأمريكية التالية: التطرف، التحريض على الكراهية، التفوق الأبيض، حياة السود... إلخ. ولم يقترب التقرير من جوهر الموضوع الذي يشبه من كان يقف وراء شارب هتلر.

الحياد في الوحل

ومن بعد السيد غوغل، تقف آلاف المواقع الإلكترونية التي قد تبدو محايدة للقارئ، ولكن ادعاء الحياد هذا سرعان ما يغوص في الوحل عند المحطات السياسية المفصلية.

إذا تنتظر جوقة كبيرة من المواقع الإلكترونية إشارة السياسة الأمريكية لتغرد هي في السرب الأمريكي عند اللحظة المناسبة. على سبيل المثال: توجد العشرات من المواقع العربية الخاصة بالأفلام السينمائية، أو عشرات المواقع التجارية أو الإخبارية، وهي ترتبط بالسياسة الأمريكية عن معرفة أو عن جهل «كلاهما سواء». حيث تعتمد هذه المواقع على الإعلانات لجني الأرباح، بينما ترسل شركات الإعلان إلى هذه المواقع «إعلانات سياسية محددة» فهي أمريكية فاشية عند الحديث عن أوكرانيا، وهي صهيونية عند الحديث عن فلسطين وسورية والشعوب العربية. وتظهر هذه الإعلانات للقراء عبر جوقة المواقع الإلكترونية التي تبدو حيادية! أما الجوقة الثانية، فهي المواقع الإلكترونية التي ترتبط بمحركات البحث، والكلمات السياسية المفتاحية التي تناسب السياسة الأمريكية. إذ ينتظر أصحاب هذه المواقع الفرصة المناسبة للانضمام إلى الجوقة الأمريكية عن طيب خاطر. وما إن تظهر كلمة مفتاحية جديدة حتى تغرد هذه المواقع في وقت واحد وفي اتجاه واحد. على سبيل المثال: ما أن أصبحت الأزمة الأوكرانية ساخنة، نشرت هذه المواقع الرواية الأمريكية. وما إن أصبحت قضية تايوان ساخنة، حتى امتلأت هذه المواقع بالمواد الهجومية ضد الصين.

ويبدو أن هذا القطاع في وسائل الإعلام اختصاص قائم بحد ذاته في أدوات الحرب الإعلامية الحديثة، بل ويؤدي هذا القطاع دور الكتائب والقوات الإعلامية الضاربة. وهنا نتذكر ما قاله رونالد ريغان حول الإعلام: استثمار دولار واحد في المجال الإعلامي أهم من استثمار عشرة دولارات في المجال العسكري.

وتحدث هنا نكتة طريفة، حيث يذهب الأمريكيون بعيداً في هذه اللعبة، إذ يخلقون مواقع إلكترونية بمسحة يسارية أو شيوعية نوعاً ما، ولكن تغرد هذه المواقع في السرب الإمبريالي الأمريكي عند اللحظات الحاسمة. وقد تبدو هذه المواقع صامتة وحيادية مدة عشر سنوات، ولكنها تغرد فجأة بوجه صهيوني فاشي مكشوف.

نهاية الحضارة الغربية

يتحدث المزيد من الكتاب الأمريكيين اليوم حول «نهاية الحضارة الغربية»، ويزداد عدد الأكاديميين والكتاب الذين باتوا يعرفون تماماً أن زمن الهيمنة الغربية قد ولّى. وذلك بالتوازي مع مستوى مرتفع نوعاً ما من إصدار الكتب التي تنتقد الرأسمالية في أوروبا وأمريكا على حد سواء.

ومنهم ميشيل هودسون، بروفيسور الاقتصاد في جامعة ميزوري الأمريكية في مقاله الأخير المنشور في مجلة مانثلي ريفيو الأمريكية بعنوان «نهاية الحضارة الغربية».

وإن كان البروفيسور على حق فيما يخص نهاية الحضارة الغربية من جهة نهاية الهيمنة والزعامة الأمريكية الغربية والاستعمار الجديد، فإنه يخطئ كثيراً عندما يربط هذه النهاية مع شيء آخر، إذ يقول: إن انهيار الحضارة الحديثة معناه انهيار مستقبل البشرية.

منذ منتصف القرن الماضي، كانت المؤسسات الثقافية الغربية عموماً تربط بين انهيار النظام الرأسمالي وانهيار مستقبل البشرية، أي كانت هذه المؤسسات تصور نهاية الرأسمالية على أنها نهاية للبشرية. وكان هذا الطرح يستخدم في الرد على الماركسية اللينينية، وفي الصراع ضد الاتحاد السوفييتي. أي أن هذا الفتح الفلسفي ليس جديداً في الغرب، ولكنه لا يستطيع الصمود أمام الحياة. لأن انهيار الرأسمالية شيء، وانهيار مستقبل البشرية شيء آخر.

من جهة أخرى، أصاب ميشيل هودسون جزئياً حينما قال في مقاله الأخير: إن «الديمقراطيات الأوليغارشية» قد فشلت في حماية السكان المثقلين بالديون. فهذه الديمقراطيات هي ديمقراطيات أوليغارشية، وهذا صحيح. ويشبه هودسون سياسة الديون الأمريكية بسياسة ديون روما الامبراطورية التي كانت قائمة على دعم أصحاب الديون في مواجهة الذين يعانون من هذه الديون. حيث أصبح الدائن الأول هنا قوياً سياسياً وتم الاستيلاء على الوكالات التنظيمية الحكومية، وأصبحت سلطة الضرائب رجعية، تاركة السيطرة الاقتصادية والتخطيط في أيدي النخبة الريعية. ولكن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن «حماية السكان» لم تكن يوماً ضمن أهداف الإمبريالية الأمريكية.

وانتهى هودسون إلى استنتاج صحيح عندما قال: إذا سألنا من يقوم اليوم بسن وإنفاذ السياسات التي تسعى إلى كبح الأوليغارشية من أجل حماية حقوق المواطنين، فإن الإجابة هي: إن هذا يتم من قبل الدول الاشتراكية. فقط الدولة القوية هي التي تملك القدرة على وضع حد للأوليغارشية المالية والريعية. ويعتبر الصين مثالاً للدولة القوية وللاستقلال الاقتصادي.

أخبار ثقافية

حروب القرن

صدر حديثاً عن الهيئة السورية العامة للكتاب للترجمة وضمن سلسلة الكتاب الإلكتروني. كتاب «حروب القرن الحادي والعشرين»، تأليف: البروفيسور ميخائيل بيتروفيتش تريبين. ترجمة: د. نور الدين يونس سعود. ويبحث الكتاب في ظاهرة رافقت البشرية طويلاً ظاهرة «الحرب». ولا يزال الناس يعانون من تبعاتها وآثارها بكل ما تجلبه من ويلات وكوارث وفظائع في مجالات الحياة الإنسانية كافة. كما يبحث في تطوير الحروب أسبابها وأشكالها وجذورها من وجهة نظر المفكرين الأوائل والفلاسفة وعلماء النفس والاجتماع، والزعماء والقادة البارزين الذين تركوا بصماتهم في التاريخ.

أرشيف المطبوعات

افتتحت الصين الأرشيف الوطني للمطبوعات والثقافة للحفاظ على موارد علوم المراجع. ونوّهت رئاسة دائرة الدعاية في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بأهمية المحفوظات الوطنية باعتبارها كنزاً ثقافياً يتوجب نقله إلى الأجيال القادمة، وتعمل المحفوظات الوطنية كقاعدة بيانات عامة لموارد علوم المراجع الوطنية وكبنك جينات بذور الثقافة الصينية. وشددت دائرة الدعاية أهمية استخدام وظائف الأرشيف بشكل أفضل، والتي تشمل المجموعات، والمعارض، والبحوث، والاتصالات لإبراز الثقة الثقافية، ودفع الثقافة الصينية قدماً، وتعزيز التبادلات والتعلم المتبادل بين الحضارات. ويضم المشروع أرشيفات في بكين وثلاثة فروع أخرى في شيان، وهانغتشو، وقوانغتشو.

كانوا وكنا

كتبت جريدة قاسيون بتاريخ 12 آب 2004: الولايات المتحدة أرادت برميل النفط بين 8–12 دولاراً وها هو يقفز إلى 45 دولاراً وقد يقفز إلى 100 دولار. ورغم حروبها لحل أزمتها الاقتصادية، يجري في الواقع عكس ما كانت تريده الإمبريالية الأمريكية. وهكذا على نفسها جنت براقش.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وائل منذر	0935662555

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حلب	جمال عبدو	0933796639
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2022/07/31» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

أمريكا وانتفاضة العمال السابقة والقادمة

للسنة الثالثة على التوالي، أحيت بعض الصحف والمجلات الأمريكية ذكرى كومونة سانت لويس والانتفاضة العمالية العظمى التي اشتعلت في الولايات المتحدة الأمريكية في تموز 1877. وبدأ الحديث أيضاً في بعض الأوساط الأمريكية عن الانتفاضة العمالية التي ستشتعل في أمريكا في المستقبل القريب.

■ لؤي محمد

في عام 1877، أضرب مليون عامل أمريكي، وحاربوا الشرطة والقوات الفيدرالية عبر أمريكا. وكتبت بعض الصحافة في ذلك الوقت أن أسماء «الإضراب العظيم» و«الإضراب الكبير للسكك الحديدية» تصور كيف أوشكت الولايات المتحدة الأمريكية أن تغرق في حرب أهلية ثانية، وبشكل آخر هذه المرة: عبر صراع العمال ضد رأس المال.

بدأ الإضراب الأول في تلك الفترة بشكل متواضع جداً. ولكن من هذه الشرارة الصغيرة اندلع لهيب عظيم. ففي يوم 16 تموز 1877 أضرب 40 عاملاً من عمال السكك الحديدية احتجاجاً على خفض الأجور وأغلقوا السكك الحديدية في مارتينسبورغ، فيرجينيا الغربية. وكان لهذا الحدث الصغير تأثير الدومينو، حيث انتشر التمرد كالنار في القش بين الطبقة العاملة الأمريكية. وبحلول نهاية شهر تموز 1877، توقف مليون عامل عن العمل في المدن الصناعية عبر أربع عشرة ولاية، من مدينة نيويورك إلى سان فرانسيسكو.

كانت هذه الانتفاضة أول انتفاضة عمالية ضد الرأسمالية الأمريكية، ومن قلب الظروف التي نشأت بعد الانتفاضة نفسها بعد عدة سنوات، انبثق أول حزب عمالي في تاريخ أمريكا.

شنت الرأسمالية الأمريكية ضد العمال حرباً طبقية عنيفة غير مسبوقة منذ الحرب الأهلية التي توقفت عام 1865. وقد أطلق بعض المؤرخين عليها اسم الحرب الأهلية الثانية، أو أزمة مرحلة إعادة الإعمار. حيث غرقت الرأسمالية في الاستثمار الوحشي للعمال.

كانت النقابات قوة هامشية في المدن الصناعية السريعة في الشمال، وتحمّل العمال ساعات طويلة وأجوراً بخسة، مع حقوق قليلة في العمل. واستمر رؤساؤهم اللصوص في تقليص رواتب العمال بعد ذعر عام 1873، وهو أسوأ كساد مالي في التاريخ الأمريكي حتى تلك اللحظة.

وصل الوضع إلى نقطة الغليان في عام 1877، حيث تواطأ أصحاب السكك الحديدية لخفض أجور العمال مرتين، على الرغم من جني أرباح ضخمة. وكان أداء المساهمين والمديرين على ما يرام، ولكن تم تخفيض أجور العمال بما يصل إلى النصف.

وهكذا أطلق إضراب عمال سكة حديد مارتينسبيرغ عن غير قصد الإضرابات العظيمة، حيث أضربوا ضد التخفيض الثالث للأجور، وبدأوا في فصل عربات القطار لإبقائها في حالة توقف تام. انتقل الإضراب من الشرق إلى الغرب على طول طرق السكك الحديدية المهمة في الشمال. ولم يكن المضربون من عمال سكك حديدية فقط. إذ خرج آخرون من العمل تضامناً شمل عمّال المناجم والنقل والصناعات الغذائية والخشبية وعمال السفن البحرية والنهرية والجزارين والخبازين في فرجينيا الغربية وشيكاغو ومدن أخرى.

وفي بيتسبرغ، أضرمت النيران في القطارات وساحات السكك الحديدية، وفي سانت لويس، تولى ائتلاف من المضربين المنظمين– كومونة سانت لويس كومونة– السلطة لحوالي أربع وعشرين ساعة.

لقد ذعر الأوليغارشيا الأمريكية لدرجة أنهم اعتبروا الحدث تكراراً لكومونة باريس التي حدثت قبل سنوات فقط. وخيم شبح الحرب الأهلية الثانية على أمريكا. وخافت الرأسمالية الأمريكية لأول مرة من كلمة «شيوعيين واشتراكيين». ونظم الرأسماليون جيشاً من المرتزقة والمجرمين بتمويل رجال الأعمال الأثرياء، وزجوا أيضاً بوحدات ضخمة من الجيش والحرس الوطني والشرطة لسحق انتفاضة العمال. وعندما لم يتمكن الصناعيون من الضغط على العمال للعودة إلى العمل، دعوا السياسيين إلى استخدام عنف الدولة وكان حاكم ولاية فرجينيا الغربية أول من استدعى القوات.

دارت معارك عنيفة في شوارع شيكاغو ونيويورك وبيتسبرغ، ولم يميز الرأسماليون بين المضربين وبين الأطفال والنساء. وانضمت أعداد كبيرة من الناس إلى الانتفاضة.

وكانت معركة جسر شيكاغو واحدة من أعنف المعارك التي حدثت، حيث واجهت الشرطة 10 آلاف عامل، وبتاريخ 23 تموز 1877، في الليلة التي سبقت موجة الإضراب التي ضربت شيكاغو، ألقى ألبرت بارسونز خطاباً ناريا على حوالي ثلاثين ألف عامل جائع مستعدين لاتخاذ الإجراءات. في اليوم التالي، خرج الآلاف من العمال الغاضبين في شوارع شيكاغو، وانتشرت أعمال العنف التي شلت المدينة وبلغت ذروتها يوم 26 تموز. هزمت هذه الحركة لأنها واجهت 60 ألفاً من الجيش المزود بأسلحة حديثة، بينما قاتل العمال ببطولة في الشوارع بالحجارة والبنادق القديمة. قتل المئات وجرح آلاف العمال، وفقد آلاف آخرون أعمالهم. وجرى تخفيض أجور جميع العمال. أي هزم العمال في النهاية. ولكنهم أعطوا دفعاً عظيماً للحركة العمالية التي تمثلت في مظاهرات أيار 1886 في شيكاغو.

حدث في سانت لويس شيء آخر. إذ نشأت فيها كومونة منعت أعمال العنف، وحاولت السير بالحركة باتجاه آخر، ونجحت في السيطرة على الوضع لمدة 24 ساعة، ولكنها سحقت بالقوة هي الأخرى.

يستعيد الأمريكيون ذكرى هذه الانتفاضة في هذه الأيام، ويحذرون في الوقت نفسه من اندلاع انتفاضة عمالية مشابهة في المستقبل. ولكن يبدو أن الأمريكيين لم يفهموا الدرس الأساس من هذا التاريخ الذي هو درس كومونة سانت لويس حول العنف.

قد تندلع حرب أهلية عنيفة إلى حد كبير في الولايات المتحدة في المستقبل بسبب خصائص الوضع الأمريكي حالياً كما يدرك كثير من الأمريكيين هذا الاحتمال. وخاصة في حال غياب التنظيم والأحزاب العمالية الجدية.

قد تندلع حرب أهلية عنيفة إلى حد كبير في الولايات المتحدة في المستقبل بسبب خصائص الوضع الأمريكي حالياً كما يدرك كثير من الأمريكيين هذا الاحتمال